# التخصيص في النَّظْم القرآني

**د. مشرف بن أحمد الزهراني**

**قسم الدراسات الإسلامية –كلية التربية– جامعة سلمان بن عبدالعزيز– المملكة العربية السعودية**

## المُلخَص

يتناول بحث (التخصيص في النَّظْم القرآني) موضوع التخصيص في القرآن الكريم لا من وجهة أصوليّة –كما اعتاد الباحثون ولكن من وجه بياني يؤكد علاقته بالنَّظْم القرآني؛ ومن ثم يتميز عن الطرح الأصولي بشمولية النظرة إلى أساليبه وأدواته استيعابا وتحليلا، وبتنوع العطاء الدلالي المؤثر في الجوانب التربوية المختلفة، إلى جوار دوره في تأكيد الإعجاز القرآني.

فقد درس البحث أساليب التخصيص وأدواته –من هذا المنظور البياني– باعتبارها قرائن عقلية أو معرفية مراعيا دورها في السياق سابقة للمخصوص كالإشارة أو التبعيض أو العدول... إلخ، أو لاحقة له كالوصف والشّرط والعطف والاستثناء..ونحوها.

وقد ظفرت دواعي التخصيص في القرآن الكريم بالإشارة المبهرة لأهمها؛ كالتشريف والأولويّة ومناسبة الحال والتعريض موضحة الأسباب الدافعة إلى التخصيص والأحوال الداعية إليه، أما ثمراته العقدية والفقهية والتربوية والبيانية فقد كشفت عنها الدراسة؛ إكمالا لبيان العلاقة الحميمة بين التخصيص والمعنى القرآني من ناحية، وبينه وبين جماليات هذا المعنى من ناحية أخرى.

**الكلمات المفتاحية:** التخصيص، علوم القرآن، التفسير.

### مُقَدِمَةٌ :

الحمد لله الذي نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا، وصلى الله وسلم على عبده ونبيّه الذي بعث داعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، وبعد ...

فإن من دقائق علوم القرآن معرفة الخصوص والعموم، وتطبيق هذه المعرفة على معاني الآيات القرآنية الشريفة.

وقد اشتهر هذا الباب عند الأصوليّين، إلا أنهم خصّوه بما يتعلق بآيات الأحكام، وجعلوا فيه ما لا يتعلق بالنَّظْم القرآني؛ كتخصيص القرآن بالسنة... وغير ذلك؛ ومن هنا ظلَّت جوانب من التخصيص ميدانا فسيحا لاستلهام المعاني الدقيقة والدلالات العميقة.

ومن ثم جاء هذا البحث ليتناول (التخصيص في النَّظْم القرآني)، باحثا عن أدواته متأملا في دواعيه وثمراته ليسدَّ موضع لبنة في المكتبة القرآنية المباركة. وقد لخصت مقاصده في تمهيد و مبحثين هما:

الأول: أساليب التخصيص وأدواته.

**والثاني: دواعي التخصيص وثمراته.**

وأسأل المولى القدير أن يجعله في ميزان الحسنات، وأن يغفر الزلات، والحمد لله أولا وآخرًا.

**أهمية الموضوع:**

تتضح أهمية الموضوع فيما يلي:

١-الأثر الواضح للتخصيص في إبراز المعنى القرآني والكشف عن دلالاته.

٢- أن معظم الاهتمام انصب على الجانب الأصولي تحت عنوان (الخاصّ والعام)، وقل الاهتمام بالجانب الدلالي للتخصيص وعلاقته بالنَّظْم القرآني.

**مصطلحات البحث:**

**التخصيص:** تمييز بعض العام بحكم خاص [١].

**النَّظْم:** تنسيق الألفاظ والتراكيب وتلاقي معانيها على أساس معاني النحو على الوجه الذي يحدث الأثر الدلالي للمراد[٢].

**الدراسات السابقة:**

فيما يتعلق بموضوع البحث وفحواه وهدفه لم أعثر على دراسة تختصّ به، وإن كانت الدراسات المتعلقة بعلوم القرآن عامة قديما وحديثا قد أشارت إلى مفهوم التخصيص وبعض مواضعه في القرآن الكريم.

أما التخصيص من الناحية الأصوليّة فقد أفرده بالبحث القرافي في كتابه (العقد المنظوم في الخصوص والعموم) وهو دراسة أصوليّة تعد شرحا لباب العام والخاصّ عند الأصوليين مع زيادات وتعقيبات مهمة. ومن المعاصرين أفرده د.عمر عبدالعزيز الشليخاني بدراسته (مباحث التخصيص عند الأصوليين)[٣] وهي جيدة تنصبّ على الجانب

الأصوليّ، ولم تقدّم كثيرا في الجانب الدلالي أو التلاحم النَّظْمي.

**التمهيد:**

**التخصيص مصطلحاً وإجراءً**

اشتهر التخصيص على أنه مبحث من مباحث علم الأصول، بحيث إذا ذكر يتبادر إلى الذهن تخصيص العام على طريقة الأصوليين؛ إذ إنهم أشبعوا هذا المبحث فصار من أوسع المباحث في كتب الأصول، بل أفرده بعضهم بالتصنيف كالقرافي حيث صنّف كتابه (العقد المنظوم في الخصوص والعموم). إلا أن هذا الاصطلاح الأصولي قد أجري عند البلاغيين والمفسرين بأوسع مما أجري عند الأصوليين على النحو الذي سنتطرق إليه، وعلى الرغم من أن البحث الأصولي في باب العام والخاصّ قد أثمر ثمرات فقهية تشريعية عظيمة؛ فإنه لم يتعرض لجوانب أخرى أنتجها البحث الدلالي عند البلاغيين والمفسرين كالجوانب العقدية والأخلاقية وغيرها، إلى جوار الكشف عن بعض المكنون البياني في النَّظْم القرآني.

ومن هنا نلج إلى تبيّن ملامح اصطلاح التخصيص عند أهل اللغة والأصوليين، ثم نحاول التعرُّف على إجراء المفسرين لهذا المعنى وتطبيقه على آيات القرآن الكريم.

**التخصيص لغة واصطلاحا:**

يدور معنى التخصيص في لسان العرب حول (الإفراد)، فيقال: «خصّه بالشيء يخصّه خصًّا وخصوصًا...فضّله دون غيره وميّزه...والتخصيص ضد التعميم، وهو التفرّد بالشيء مما لا تشاركه فيه الجملة»[٤]، وكذا «خصَّصه واختصَّه: أفرده به دون غيره، ويقال: اختصّ فلان بالأمر وتخصّص له إذا انفرد»[٥]، «والخاصّة الذي اختصَصْته لنفسك»[٦]، و«الخاصّ والخاصّة ضد العامّة»[٧]، ومن ذلك قولهم: «تخصَّص في علم كذا: قصر عليه بحثه وجهده»[٨]. ومن خلال ما سبق يكون التخصيص إفراد شيء دون غيره بأمر من الأمور، ويلحق بهذا المعنى (الاختصاص)، وهو أن يختصّ شيء دون غيره بأمر، فكأن الأول يكون متعدّيا، والثاني لازما، لكنه لازم من باب المطاوعة، من قولنا: خصصته فاختصّ[٩]، ومن هذا الوجه يكون التخصيص مرادفا للاختصاص، وهو الاصطلاح المشهور عند البلاغيين[١٠].

قال ابن القيم: «والتخصيص يسمّيه أرباب علم البيان الاختصاص عندهم»[١١]، وهذا ما أشار إليه أبو حيان من أن «التخصيص عند أهل البيان: أن يُذكر نوعٌ من أنواع كثيرة لمعنى فيه لم يشركه فيه غيره»[١٢]، وقد مثَّل له بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَىٰ﴾[١٣] إذ ذكر الله تعالى الشعرى من بين غيرها من النجوم دون أن يذكر لفظا عامًّا تكون هذه مختصة له.

ويعبر الأصوليون عن التخصيص بعبارات مختلفة لا تخرج عن المعنى الذي أشرنا إليه في اللغة، فهو عند الشيرازي «تمييز بعض الجملة بالحكم»[١٤]، وعند الرازي: «إخراج بعض ما تناوله الخطاب عنه»[١٥].

وقد جمع المفسرون في إجرائهم لمعنى التخصيص بين المفهوم الأصولي والمفهوم البلاغي، وهذا توسّع استدعاه مقام التفسير ونَفَس المفسر، بحيث ترادفت عندهم في معظم المواضع مفاهيم الاختصاص والتخصيص، كما أدخلوا في كثير من المواضع أيضا تقييد المطلق تحت الإجراء التخصيصي بحيث يمكن أن يقال: إن ميدان التفسير أوسع من ميدان الأصول من نواح متعددة سيأتي تاليا بيانها.

**النَّظْم القرآني والتخصيص:**

لاح مما سبق بعض الفرق بين التخصيص عند الأصوليين وبين إجرائه عند المفسرين نتيجة لاتساع مجال النَّظْم القرآني ورحابة العطاء الدلالي فيه، سواء من ناحية الميدان الذي يعمل فيه التخصيص أو من ناحية نوعية التخصيص ووظيفته المعنوية.

وقد تقدم انحصار دائرة البحث الأصولي فيما يتعلق بالتخصيص؛ إذ لا تتعدى مجال فروع الأحكام الشرعية، وهو جزء محدود من مجالات المعنى القرآني؛ فإذا توقفنا قليلا عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾الآية[١٦] فهي آية خارجة عن نطاق اهتمام الأصوليين؛ لأنها ليست آية تشريع ولكنها آية امتنان من الله ـ تعالى ـ ببعض نعمه على الناس ترغيبا لهم في شكره وتوحيده والإنابة إليه، ومع ذلك ففيها إشارات ثلاث إلى التخصيص حسب إجراء المفسرين ومعالجتهم للنظم القرآني: -تخصيص الجبال بالذكر دون السهول «لأنهم كانوا أصحاب جبال في بلدهم، فخوطبوا بما يعرفون...»[١٧].

٢-تخصيص الحرّ دون البرد؛ «أكثر زمان العرب في أرض الحجاز وما يليها الحرّ، فخص ذلك لما يعلمون من ضرره عندهم...»[١٨].

٣-تخصيص الأصواف والأوبار والأشعار دون القطن والكتان ونحوهما «لأنهم كانوا أصحاب إبل وغنم ومعز، فخوطبوا بما يعقلون...»[١٩].

فمن الملاحظ أن المفسّر عبّر عن التخصيص في هذه الإشارات الثلاث بكلمة (خصّ)، وهو تخصيص لا يشغل الأصوليين؛ لأنه لم يأت بعد عموم، وإنما يشغل المفسر المتأمّل في دلالة الكلمة القرآنية؛ لأنه تخصيص من عموم حاضر في الذهن، أو مفترض في الفكرة؛ لأن الأكنان تكون في الجبال والسهول، والسرابيل تقي الحر والبرد، واللباس يتّخذ من القطن والكتان كما يتّخذ من الأصواف والأوبار والأشعار، وهذا كلّه ماثل في الذهن، ممثَّل في الفكرة، وستأتي الأمثلة الوافرة على مثل هذه المعاني في ثنايا البحث.

وقد تميّز النَّظْم القرآني بأنواع من أساليب التخصيص لم يذكرها الأصوليون مع جودة دلالتها على التخصيص وحال المعنى الذي تؤديه، ولعل ذلك لعدم وجود مثل هذه الأساليب في ميدان عنايتهم وهو آيات الأحكام، وذلك مثل: التخصيص بالإشارة وبالإضافة وبالالتفات.. وغير ذلك مما سيكون محل دراستنا في المبحث الثاني ـ إن شاء الله ـ.

ولأن الدراسة منصبّة على النَّظْم القرآني فقد اختارت منهجا لا يتقيد باصطلاح الأصوليين، بل قد يختلف مع طريقة الأصوليين في أمور؛ أهمها:

١-أنه أعم من جهة وأخص من جهة أخرى، فأما عمومه فلأنه يشمل المعاني الأخرى القريبة من مصطلح التخصيص عند الأصوليين؛

كالتقييد والاختصاص كما يشمل المخصّصات الأسلوبية التي ذكرها الأصوليون، ويزيد أدوات أخرى كما سبقت الإشارة إليه، وأما خصوصيته فلأنه يدرس أساليب التخصيص المتعلقة بالنَّظْم القرآني لا المنفصلة عنه؛ كالتخصيص بالسنة والإجماع والقياس ونحو ذلك مما يكون التخصيص فيه خارجا عن النَّظْم القرآني.

٢-عامّة الأصوليين لا يجوزون التخصيص بالتنصيص بينما يجريه البحث؛ لأن التعريف يحتمله[٢٠].

٣-أن الإجراء الأصولي للتخصيص ينظر فيما يتعلق بالنَّظْم القرآني إلى المخصصات البعدية كالاستثناء والوصف والشّرط دون القرائن القبلية، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾[٢١]؛ إذ يرى ابن عباس أنها خاصة بأهل الكتاب معتمدا على القرينة القبلية وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾[٢٢].

٤-أن الأصوليين يقدمون في بعض أبواب التخصيص فروعا لا تنطبق على النَّظْم القرآني؛ فللشرط عندهم مثلاً حالات حول اتحاد الشّرط والمشروط أو تعدادهما، جمعها الدكتور عبدالكريم النملة في تسع حالات ليست كلها موجودة في القرآن الكريم خصوصا في آيات الأحكام التي ينصب عليها الجهد الأصولي، كالحالتين الثانية والتاسعة[٢٣]، مع أن النَّظْم القرآني فيه حالات للشرط لم يذكرها الأصوليون؛ مثل دخول الشّرط على الشّرط كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَن يَصَّدَّقُوا **فَإِن كَانَ** مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ **وَإِن كَانَ** مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ **فَمَن لَّمْ** يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ...﴾الآية[٢٤] إذ دخل الشّرط في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ على الشّرط الأول وهو ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾، ثم دخل الشّرط في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ على الشّرط الثاني، ثم دخل الشّرط في قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ على الشروط الثلاثة السابقة.

٥- أن الميدان الأصولي محصور فيما يتعلق بفروع الأحكام الشرعية، بينما ميدان هذا البحث يتسع ليشمل جانب العقائد والأخلاق والسلوك وغيرها من جوانب الحياة الإنسانية، وقد كفل التفسير الاعتناء بهذا الجانب.

٦- تميّز القرآن الكريم بالإعجاز البياني الذي يقتضي التصرف في فنون التعبير سواء كان في آيات الأحكام أو في غيرها، وهو ميدان رحب لم يهتم به الأصوليون لخصوصية موضوع علم الأصول، أما المفسّر المتأمل في كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ فلا يسعه أن يغفل هذا الباب الواسع الذي يعد الذوق البياني أداته الأولى؛ ومن ثم يكون استعماله لعلم الأصول بخصوصية مصطلحه أداة في استخلاصه للحكم الشرعي الفرعي، وهو جانب من جوانب متعددة يهتم لها المفسّر، وهو جانب من أهم جوانب اهتمام هذه الدراسة.

وعلى ضوء ما سبق تميز دراسة التخصيص في النَّظْم القرآني تميزا واضحا، وتصبح ذات أهمية ليس في ميدان الأحكام الفقهية فحسب، وإنما في الإشارة إلى العطاءات الدلالية المتنوعة لألوان التخصيص في هذا النَّظْم الكريم؛ ومن ثم تتركز الدراسة في مبحثين؛ هما:

**الأول:** أساليب التخصيص وأدواته.

**والثاني:** دواعي التخصيص وثمراته.

# المبحث الأول

# أساليب التخصيص وأدواته

ينبغي أن ننبه أولاً إلى أن أساليب التخصيص في النَّظْم القرآني أخص من أساليب التخصيص التي يذكرها الأصوليون، وإن كانت أكثر منها على ما سيأتي، فأما أنها أخص فذلك لأن أساليب التخصيص عند الأصوليين تشمل التخصيص بما هو خارج النَّظْم القرآني كالتخصيص بالسنة والقياس والإجماع، وكذلك التخصيص بآية أخرى ليست متصلة بالآية التي فيها اللفظ العام. ومن ثم تتحدد أساليب التخصيص في بحثنا فيما يربطه باللفظ العام المخصَّص رابط متصل به من حيث النَّظْم، فإما أن يكون الرابط في هيئته، وإما أن يكون في السياق الذي احتواه.

**أولاً: التخصيص بقرينة في المخصَّص نفسه:**

لا مراء في أن المفردة القرآنية جزء من النَّظْم القرآني، وذلك أنها إحدى اللبنات التي يعد وجودها وتماسكها هو العنصر الفاعل في بناء المعنى، ومن ثم ظلت قيمة المفردة -باعتبارها جزءاً لا يقوم النَّظْم إلا به- محفوظة عند المفسرين والبلاغيين والأصوليين على حدٍ سواء، فاللفظ هو بريد المقصد، ومن ثم وجدنا عند مثل عبدالقاهر الجرجاني المضطلع بقضية النَّظْم في القرآن الكريم واعتبارها أساس الإعجاز فيه، وجدنا اهتماماً باللفظ المفرد وكيفية دلالته على المعنى[٢٥]، وقد لخص مقصد عبدالقاهر في هذا الشأن الدكتور مُحَمَّد أبوموسى بأنه «ذكر أن أوصاف الألفاظ بالعذوبة والفصاحة والأناقة وجودة السبك وتخير اللفظ وغير ذلك، مما يعطي للفظ فضيلة، إنما يراد به هذه المعاني التي هي وسائط بين الألفاظ والمقاصد، والذي يقع من المرء في فؤاده إنما هي هذه المعاني الوسائط»[٢٦].

ومن ثم فالقرينة تحيط باللفظ العام في القرآن الكريم فتخصص المراد منه في سياق الآية باعتبار أن اللفظ نفسه جزءٌ من هذا السياق كما أسلفنا، فهناك -إذن- قرائن مختلفة لا بد من أن تستصحب لفهم المراد من اللفظ الواسع إذا كان الباب باب وجوه متعددة كما في علم الوجوه.

واللفظ العام الذي فيه معنى الخاصّ -بهذا الاعتبار- يمرّ بالذهن على ثلاثة مواقع: «الأول: هو اللفظ المنطوق، والثاني: هو المعنى المباشر لهذا اللفظ المنطوق، والثالث: هو المعنى المقصود من هذا اللفظ المنطوق. والوقفة الأهم عند المعنى الذي ينقلك إلى معنى، لأنك هنا تتعامل مع وسائط غير لغوية، وإنما هي عقلية بحتة تضرب بك في مواضعات البيئة ونظام العيش...»[٢٧]. وهنا نضع أيدينا على تلك القرائن التي لا تتعلق بسياق الآية قبل هذا اللفظ أو بعده، وإنما تتعلق بهذا اللفظ نفسه، وهي التي وصفها الدكتور أبو موسى توسعاً

بأنها عقلية بحتة، مع أنه مثّل لها بأمور تدخل في نطاق العادة لا العقل على المعنى الاصطلاحي.

ويمكن تلخيص القرائن المخصصة التي تتعلق باللفظ نفسه إلى نوعين: عقلية وعرفية:

**أ) القرائن العقلية:**

فمن القرائن العقلية المخصصة لعموم اللفظ ما ذكره الرازي عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٢٨]؛ إذ يقرر في تفسيره ما يؤكده الأصوليون من أن ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ صيغة تفيد الاستغراق بظاهرها، غير أنه يستطرد بقوله: «ثم إنه لا نزاع في أنه ليس المراد منها هذا الظاهر؛ لأن كثيراً من الكفّار أسلموا، فعلمنا أن الله تعالى قد يتكلم بالعام ويكون مراده الخاصّ، إما لأجل أن القرينة الدالة على أن المراد من ذلك العموم ذلك الخصوص كانت ظاهرة في زمن الرسول ﷺ فحسن ذلك لعدم التلبيس وظهور المقصود...وإما لأجل أن التكلم بالعام لإرادة الخاصّ جائز وإن لم يكن البيان مقروناً به عند من يجوّز تأخير بيان التخصيص عن وقت الخطاب»[٢٩]، ومن الواضح أن أحد الوجهين اللذين ذكرهما الرازي ينطبق على هذه الآية، وهو الوجه الأول، ويمكن أن يُضمن مجموعة القرائن التي نعرض لها عقلية أو عرفية ما دامت يمكن أن يُتوصل إليها في زمن النبي ﷺ.

وقد تجتمع مع القرينة العقلية قرينة أخرى قريبة من جنسها كما في قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾الآية[٣٠] فإن لفظ (الناس) في كلا الموضعين لا يمكن عقلاً حمله على العموم، وذلك لأمرين:

**الأول:** أنه لا يتصور أن الناس الذين قبل هذا الزمان أو بعده داخلون فيه.

**والثاني:** أنه لا يتصور أيضاً أن كل الناس الذين كانوا في هذا الزمان داخلون في هذا العموم؛ لأن الآية تذكر ثلاثة أصناف من الناس: مُخْبِرون، ومُخبَر عنهم، ومُخْبَر إليهم، فالمخبرون هم (الناس) الأولى، والمخبَر عنهم هم (الناس) الثانية، والمخبر إليهم هم الاسم الموصول (الذين) وإليهم يعود الضمير في (لكم). وهذا قاطع في أنه لا يتصور أن تدل واحدة منها على العموم.

ومن ثم أجمع المفسرون على أن المراد بـ (الناس) الأولى هم جماعة أو فرد من الناس على اختلافهم في تحديده[٣١]، وقد حاول بعض المفسرين أن يجعل هذا من باب دلالة لفظ الجمع على الواحد كالماوردي[٣٢] والزمخشري، وقد جعله الزمخشري من قبيل قولهم: فلان يركب الخيل ويلبس البرود، وماله سوى فرس فرد وغير برد واحد[٣٣]، وإليهم أشار ابن عاشور بقوله: «وقال بعض المفسرين وأهل العربية: إن لفظ الناس هنا أطلق على نعيم بن مسعود وأبي سفيان، وجعلوه شاهداً على استعمال الناس بمعنى الواحد، والآية تحتمله»[٣٤]، وهو على أي حال لا يخرج عن معنى التخصيص، ولذلك جزم ابن عادل بأنه «من العام الذي أريد به الخاصّ، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾[٣٥] يعني مُحَمّداً ﷺ وحده»[٣٦]، وهو يدخل في القرينة التي ذكرها الرازي آنفا؛ لأن مثل هذا المعنى الخاصّ كان ظاهراً في زمن النبي ﷺ حتى قرر أنه «إذا ثبت ذلك ظهر أن لا يمكن التمسك بشيء من صيغ العموم على القطع بالاستغراق لاحتمال أن المراد منها هو الخاصّ»[٣٧].

وفي سياق هذه الآية مع ما اشتملت عليه من التخصيص إشارة إلى معنى دقيق في هذا التخصيص وهو إفادة التهويل والاستفظاع، فإنه لا يعدل عن ذكر الخاصّ إلى التعبير بالعام الذي أريد به الخصوص إلا لفائدة، ووجه التهويل أن نعيم بن مسعود لا يمثل حالة منفردة وإن كان هو الذي ألقى هذا الإرجاف، فإن المنافقين في المدينة يتصفون بهذه الصّفة، وقد وصفهم الله عزّ وجلّ بها في قوله: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ﴾[٣٨]، كما أن الذين جمعوا للمسلمين جيشهم هم كفار مكة، ففي التعبير عنهم بـ (الناس) تهويل لشأن ما أعدوه وجمعوه سواء كان هذا حقيقة أم ادعاءً.

**ب) القرائن العرفية:**

لا نزاع في أن للعرف مدخلاً كبيراً في فهم الأحكام وتطبيقها، وقد اعتبر الفقهاء العرف في مسائل كثيرة ومن أهمها الأقارير والأيمان[٣٩].

والقرينة العرفية في إجراء العموم أو تخصيصه تقترب من القرينة العقلية؛ إذ يكون الفهم مبنياً على تواضع عرفي إما شرعي أو تاريخي أو لغوي، أو عرف جمعي تشيع فيه المعرفة المؤدية إلى تخصيص عام بعينه.

ولعل من أمثلة العرف الشرعي قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾الآية[٤٠]، فمن المعروف أن العرف اللغوي للغنيمة هي كل ما يغنم سواء كان في أثناء المعركة أو بعدها، وسواء كانت هذه الغنيمة نتيجة حرب أو صلح، إلا أن العرف الشرعي خصص لفظ الغنيمة في هذه الآية، وهو ما يناله المسلمون من عدوهم بالسعي وإيجاف الخيل والركاب دون ما نتج عن الصلح بعد حصار أو بدون حصار، وهو ما عُرف بالفيء، ولذلك قال القرطبي: «ولا تقتضي اللغة هذا التخصيص... ولكن عرف الشرع قيّد اللفظ بهذا النوع... فالشيء الذي يناله المسلمون من عدوهم بالسعي وإيجاف الخيل والركاب يسمى غنيمة. ولزم هذا الاسم المعنى حتى صار عرفاً»[٤١]، ولعل التعبير القرآني عند ذكر الغنيمة بقوله: ﴿غَنِمْتُم﴾ وعند ذكر الفيء بقوله ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ﴾ الآية[٤٢] إيحاءٌ قويٌ بهذا المعنى؛ إذ أسند الفعل في الغنيمة إلى المؤمنين، ولم يسنده إليهم في الفيء، وإنما أسنده إلى نفسه سبحانه، وتسميته فيئاً فيه معنى التفضل، بينما تسمية الغنيمة غنيمة فيه معنى الاكتساب، ومن ثم فالتخصيص بعرف الشرع تسنده بقية عناصر النَّظْم القرآني في اختيار اللفظة الموحية، وفي طريقة الإسناد.

وثمة نوع من الأعراف العلمية يدخل في تخصيص العام في الذهن، وهو ما يمكن تسميته بالعرف التاريخي، وقد استعمل الطبري قرينة التاريخ في ترجيح المراد من بعض الألفاظ العامة في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ الآية[٤٣]، فبعد أن ذكر الخلاف في المراد بالمانعين: هل هم

النصارى؟ أم كفار قريش؟ سكن إلى ترجيح أنهم النصارى «وذلك أنهم هم الذين سعوا في خراب بيت المقدس وأعانوا بختنصّر على ذلك، ومنعوا مؤمني بني إسرائيل من الصلاة فيه بعد منصرف بختنصر عنهم إلى بلاده»[٤٤]، إلى جانب تعزيز النَّظْم القرآني نفسه لهذا الاختصاص، فإن السياق القبلي للآية يذكر أهل الكتاب وجرائمهم ومخالفاتهم ثم يتصل السياق حتى هذه الآية.

ومن الأعراف التي يمكن أن تدخل في تخصيص عموم اللفظ تواضع جيل الصحابة الذين نزل فيهم القرآن على فهم محدد في تخصيص عموم لفظ بعينه، وهم الذين شهدوا مواقع التنزيل، فلا شك أن تواضعهم على معنى يدل على فشو هذا المعنى، وهو ما يمكن أن نسميه العرف الجمعي على اعتبار أنه لا ينسب إلى شخص بعينه دون غيره، وإنما ينسب إلى مجموع هذا الجيل، وقد ورد عن جيل الصحابة رضوان الله عليهم بعض هذه الفهوم، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾[٤٥]، فقد شغل عموم هذا اللفظ نافعاً مولى ابن عمر حتى سأل ابن عمر فقال: «إنا قوم لا نثبت عند قتال عدونا، ولا ندري من الفئة؟ فقال لي: الفئة رسول الله ﷺ. فقلت: إن الله يقول في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ...﴾الآيات، قال ابن عمر: «إنما أنزلت هذه لأهل بدر، لا لقبلها ولا لبعدها»[٤٦]، وكذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا تغرنكم هذه الآية ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾[٤٧] فإنما كانت يوم بدر وأنا فئة كل مسلم»[٤٨]، وقال أبو سعيد الخدري: «إنَّمَا لأَهْلِ بَدْرٍ خَاصَّةً»[٤٩]، وهي كذلك عند جيل التابعين الذين منهم الحسن وقتادة والضحاك وغيرهم[٥٠].

**ثانياً: التخصيص بقرينة في السياق:**

وهذه القرائن هي التي تعرف عند الأصوليين بالمخصصات المتصلة، ويحصرونها في أربع قرائن هي: الاستثناء، والشّرط، والغاية، والصّفة[٥١]؛ قال القرافي: «هذا مما لم أر فيه خلافاً ولا تفصيلاً، بل ذلك مطلق عندهم، ولم أر أحداً زاد على هذه الأربعة شيئاً»[٥٢]، وقد عاب عليهم القرافي حصرها في هذه الأربعة، وقرر أنها «نحو العشرة، كلها جار على ما ذكروه من الأسئلة[٥٣] في تلك الأربعة»[٥٤] فأضاف: المفعول لأجله، والحال، وظرفي الزمان والمكان، والمجرور، والتمييز، ثم قال: «فهذه عشرة ذكرتها على سبيل الحصر للتنبيه على أن الحصر ليس واقعاً فيما ذكروه»[٥٥]. ويبدو أنه خرق هذا الحصر في الفروق فجعلها اثنتي عشرة، زائداً البدل والمفعول معه[٥٦].

ولو حاولنا أن نتتبع القرائن المخصصة المتصلة (قرائن السياق) على طريقة المفردات التي اتبعها القرافي والأصوليون لكثر تعدادها، ومن ثم اخترنا تقسيمها بطريقة تركيبية إلى نوعين من القرائن السياقية لظننا أن هذا التقسيم المتعلق بالسياق أقرب إلى دراسة النَّظْم القرآني، وهو قرينة قديمة في فهم كتاب الله عز وجل عامّهِ وخاصّهِ ومطلقه ومقيده وغير ذلك، إذا اعتبرنا المقصود بالسياق هو: سرد الكلام وتتابعه وأسلوبه مقترناً بما قبله وما بعده[٥٧] وهو تحديدٌ يجمع بين البلاغة والتفسير.

ولا شك أن النص القرآني يحمل معاني التخصيص والتقييد وغيرها من المعاني والسياق هو الذي يحددها. ومن ثم قرر بعض الباحثين أن دلالة السياق «هي فهم النص بمراعاة ما قبله وما بعده»[٥٨]. ولما كانت دلالة السياق هي فهم النص بمراعاة ما قبله وما بعده كما أسلفنا؛ فقد اخترنا تقسيم القرائن المخصِصة إلى قرائن قبلية وأخرى بعدية، وكلتاهما راجعة إلى ما أسماه بعض الأصوليين بالقرائن المقالية وهو «أمر اتفق على جوازه الأصوليون، وعليه تتابعت كتبهم الأصوليّة »[٥٩].

**١- القرائن السياقية القبلية:**

ونقصد بها ما يسبق اللفظ العام من ألفاظ يفهم منها تخصيصه، ونقتصر منها - على سبيل التمثيل - على ما يلي:

**أ) أداة التبعيض (مِن):**

فقد جعل ابن هشام وظيفة التبعيض ثاني وظائف (من) بعد ابتداء الغاية، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ﴾[٦٠]، ثم ذكر أن «علامتها إمكان سدّ بعضٍ مَسَدّها، كقراءة ابن مسعود: ﴿حتى تنفقوا بعض ما تحبون﴾»[٦١]، وفي تقرير ابن هشام أن علامتها نيابة (بعضٍ) عنها إشارة واضحة إلى إفادتها التخصيص[٦٢]، وقد التفت السلف قديماً إلى هذه القرينة؛ إذ يؤثر عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: «لو أن إبراهيم خليل الرحمن قال: فاجعل أفئدة الناس تهوي إليهم؛ لحجّه اليهود والنصارى، ولكنه قال: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ﴾[٦٣]، فخصّ به المؤمنين»[٦٤].

وكذلك التخصيص في دعائه عليه السلام: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾[٦٥]، فقد نقل ابن هشام أن «دخول (مِن) يدل على التخصيص لبعض الذرية؛ لأن الله تعالى قد أعلم إبراهيم عليه السلام أن من ذريته من لا يناله عهده لظلمه وفجوره»[٦٦].

**ب) سَبْقُه بمفسِّر:**

فقد يأتي اللفظ عاماً ليس له مخصص معهود متصل به كالصّفة والشّرط وغيرهما، إلا أنه يُسبق بمعنى يشير إلى خصوصيته، وقد ذهب ابن عباس إلى تخصيص عموم ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾[٦٧] بأنهم أهل الكتاب، مستنداً إلى ما سبقها من قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾[٦٨]، ويبدو أن السلف قد التفتوا إلى هذا المخصص التفاتاً قوياً، فابن عباس رضي الله عنه نفسه يجيب نافع بن الأزرق رأس الخوارج في زعمه خلود أصحاب المعاصي في النار محتجاً بقوله تعالى: ﴿وما هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾[٦٩] قائلاً: «ويحك، اقرأ ما فوقها، هذه للكفّار»[٧٠]. وهو يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٧١]. وعلى الطريقة نفسها نلاحظ تخصيص جابر بن عبدالله الآية نفسها؛ إذ روى حديث النبي ﷺ «يخرج الله قوماً من النار فيدخلهم الجنة، فقال له رجل: إن الله

يقول: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾[٧٢]، فقال له جابر: «إنكم تجعلون الخاصّ عاماً، هذا للكفار، اقرؤوا ما قبلها»[٧٣]. ويستفاد من هذا الخبر تنصيص جابر رضي الله عنه على تخصيص الاسم الموصول (الذين)، كما يستفاد أيضاً إنكاره ترك التخصيص بهذا النوع من السياق القبلي.

وعلى هذا يحمل تفسير الزمخشري للاختصاص في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾[٧٤]، فقد قال: «أي على إعادته خصوصاً»[٧٥]. ولعل ذلك على طريقته في جعل تقديم الجار والمجرور تخصيصاً.

**ج) اسم الإشارة:**

وقد وردت الإشارة في آيات كثيرة يليها الخبر ابتداءً من سورة البقرة؛ إذ صُدّرت بقوله تعالى: ﴿الم * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾[٧٦] على مذهب من يقف، ثم قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[٧٧] وكذلك قوله تعالى ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾[٧٨]، وقد نص أبو حيان على أن الإشارة تخصيص في مثل هذه الحالات؛ إذ يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾[٧٩]: «...لأن (الذين) مخصوص بالإشارة إليه، فلا يشبه اسم الشّرط؛ إذ يزول العموم باختصاصه»[٨٠].

وما قرره أبوحيان هو الموافق لشواهد الحس واللغة، فإن الإشارة إلى الشيء تعيين وتخصيص له، ولذلك استعمل في القرآن للتشهير بأهل الباطل، وإشهار أهل الحق، ففي قوله عزّ وجلّ: ﴿أُولَٰئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾[٨١] إشارتان إلى هؤلاء المفترين: الأولى: من الله تعالى وهي: (أولئك)، والثانية: من الأشهاد وهي (هؤلاء)، وتصدير الجملة الأولى باسم الإشارة «للتنبيه على أنهم أحرياء بما سيرد بعد اسم الإشارة من الخبر بسبب ما قبل اسم الإشارة من الوصف»[٨٢]. وأما تصدير الجملة الثانية بالإشارة أيضاً فهو استحضار لهم «بطريق اسم الإشارة لتمييزهم للناس كلهم حتى يشتهر ما سيخبر به عن حالهم، والمقصود بذلك شهرتهم بالسوء واختصاصهم... والمقصود من إعلان هذه الصّفة [أي كذبهم على ربهم] التشهير والخزي، لا إثبات كذبهم»[٨٣]. ولا يخفى معنى الإشهار بالنسبة لأهل الحقّ في مثل قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٨٤] ونحوه، وهذا يفهم من تقرير الألوسي أن الإشارة في الأولى أفادت استحقاقهم للاختصاص بالهدى وعلة هذا الاستحقاق[٨٥].

**د) إقحام الضمير:**

فالسياق الطبيعي في الإسناد في الجملة الاسمية أن يأتي الخبر تالياً لمبتدأ إلا إذا فصل بينهما توابع للمبتدأ، أو جملة معترضة، أما إقحام الضمير بينهما فلا بد أن يكون له غرض، ففي قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾[٨٦] جاء الضمير (هم) بين المبتدأ والخبر فعدّه أبو حيان من طرق الاختصاص بقوله: «وأتى بلفظ (هم) المشعرة بالاختصاص»[٨٧]، وتبعه الشوكاني في فتح القدير؛ إذ يفسر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾[٨٨] بقوله: «وحدهم دون غيرهم كما يُشعر به ضمير الوصل»[٨٩].

ويسمى هذا الضمير (ضمير الفصل) و «يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد. وتسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً»[٩٠]. وقد مثل الزمخشري لضمير الفصل من القرآن الكريم بآيات منها قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[٩١]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[٩٢].

وقد نص على وظيفة التخصيص في ضمير الفصل ابن هشام من النحاة فجعله الوظيفة الثالثة المعنوية له «وهو الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه»[٩٣]، وأشار إليها الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٩٤]؛ إذ جمع فوائده الثلاث التي ذكرها ابن هشام بقوله: «فائدته: الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»[٩٥]، وصرّح به ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾[٩٦]؛ إذ قال: «﴿وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ فخصهم به دون غيرهم»[٩٧]. والبقاعي في غير موضع، منها قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[٩٨] قال: «وأتي بضمير الفصل تفخيماً للأمر وتنصيصاً على أن ما بعده مفعول (أوتوا) الثاني، فقال: (هو الحق)، أي لا غيره من الكلام»[٩٩]. وأما الرازي فقد جعل ضمير الفصل في التخصيص «يفيد النفي والإثبات، أي هم دون غيرهم»[١٠٠].

**هـ) العدول:**

كثرت مواطن العدول في القرآن الكريم وأنواعه، ومن ثم ازدحمت كتب التفسير ببيان الإجراء العدولي في القرآن الكريم إما بتسميته عدولاً أو التفاتاً، وهو يتمثّل في تحولات أسلوبية متعمدة تتطلب وعياً بسبب التحول وأثره في المعنى القرآني، ويهمنا في هذا البحث أن بعض أنماط العدول في القرآن الكريم تفيد اختصاصاً، ومنها التحول في الضمائر، والتحول في الحركات الإعرابية، وقد أشار إلى ذلك ابن جني في الخصائص[١٠١]، وأكثر من إجرائها في التفسير جماعة من المفسرين، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره القرطبي وهو يستعرض بلاغة البيان في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[١٠٢]؛ إذ يقول: «...كذلك سوق السحاب إلى البلد الميت لما كان من الدلائل على القدرة الباهرة قيل: (فسقنا) و (أحيينا) معدولاً بهما عن لفظة الغيبة إلى ما هو أدخل في الاختصاص وأدل عليه»[١٠٣].

وأما الزمخشري فيلتفت إلى اقتران العدول بقرينة أخرى تؤكّده، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا﴾[١٠٤]؛ إذ يقرر أن في العدول عن الغيبة إلى التكلم عن ذاته سبحانه وتعالى في قوله (فأنبتنا) «تأكيد معنى اختصاص الفعل بذاته، والإيذان بأن إنبات الحدائق

المختلفة الأصناف والألوان والطعوم والروائح والأشكال مع حسنها وبهجتها بماء واحد لا يقدر عليه إلا هو وحده، ألا ترى كيف رشح معنى الاختصاص بقوله: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا﴾[١٠٥]، ومن خلال هاتين الآيتين يلاحظ أن الاختصاص في الأولى انصبَّ على إنزال المطر، وفي الثانية على إنبات الحدائق البهيجة، ولعل ذلك يشير إلى أمور أهمها:

**الأول:** أن النَّظْم القرآني يرمي إلى اختصاص الله تعالى بهذه الأمور كلها، إلا أنه ينوع طرائق الاختصاص ويوزع المخصوصات بحيث يفرد كل واحد منها في موضع.

**والثاني:** أنه أفرد في الآية الأولى سوق السحاب وإنزال المطر، وأفرد في الثانية إنبات الحدائق البهيجة إمعاناً في بيان عظمة كل مفردة من مفردات خلقه على حدة.

**والثالث:** أن سوق السحاب إلى البلد الميت أخص من مجرد إنزال المطر.

**والرابع:** أن في كلتا الآيتين مخصصاً غير العدول، ففي الآية الأولى تخصيص التنصيص في قوله ﴿وَاللَّهُ الَّذِي﴾[١٠٦]، وفي الثانية الاستفهام الإنكاري[١٠٧]، فكأن الله تعالى خصّ كل هذه الأمور بذاته العلية، ثم خصّ من بينها بالعدول في كل مرّة أمراً أخصّ بالتنبيه، وفي هذا غاية العناية بالنَّظْم وأرفع الدلالة على تدرج المعاني.

**٢- القرائن السياقية البعدية:**

ونقصد بها ما يتلو اللفظ العام، فيفيد تخصيصه، كالصّفة والاستثناء والمضاف إليه وغيرها مما يكون تالياً للفظ العام مفيداً تخصيصه، وهذه هي التي خصّها الأصوليون بالتناول في مباحثهم حول التخصيص. وهي كثيرة متنوعة نقتصر في هذه الدراسة على نماذج واضحة منها، موضّحين مدى التفاعل بينها وبين النَّظْم القرآني، فمن أهمها:

**أولاً: الصّفة:**

جُعلت الصّفة في الكلام لنوع من التمييز، إما بمدح أو بذم.. أو غير ذلك، وكثيراً ما يرتقي هذا التمييز ليصل إلى درجة التخليص والتخصيص على حد تعبير ابن جني الذي قرر «أن الصّفة في الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء»[١٠٨]. فأدخل ابن جني ما دون المدح والثناء في باب التخليص والتخصيص، وعلى هذا تكون أغلب الصفات داخلة في التخصيص، ففي قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾الآية[١٠٩] وصفٌ لأشهر الحجّ بأنهن معلومات، أي مخصوصات بالمعرفة لا يزاد عليهن ولا ينقص، ومنها استدل الشافعي وكثير من السلف على أن من أحرم بالحجّ قبل أشهره لم يجزه ذلك عن حجّه ووقع عمرة[١١٠]، وهو منزع قوي مناسب لتخصيص الأشهر بأنهن معلومات، ويرشحه ما بعده من قوله تعالى: ﴿فمن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[١١١]، فجعلهن ظرفاً للحجّ بناءً على وصفهن بالمعلومية، وهذه الظرفية المستمدة من المعلومية يستوي من أوقع الإحرام قبلها بمن أوقعه بعدها استواء من أوقع الماء خارج الظرف[١١٢] من أي جانب من جوانبه، ولذلك قال الثعلبي: «ودليل الشافعي وأصحابه قوله (الحجّ أشهر معلومات) فخص هذه الأشهر بغرض الحجّ فيها، فلو كان الإحرام بالحجّ في غير هذه الأشهر منعقداً جائزاً لما كان لهذا التخصيص فائدة»[١١٣]. وهذا في النَّظْم القرآني يوافق الكثير من العمومات المخصّصة بالصّفة في مثل قوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾[١١٤] وقوله ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾[١١٥]، ويرشحه قوله بعدها: ﴿فإن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾[١١٦].

ومن أقدم الذين فهموا التخصيص بالصّفة من خلال النَّظْم القرآني (أم هانئ) رضي الله عنها؛ إذ قالت: «خطبني رسول الله ﷺ فاعتذرت إليه فعذرني، ثم أنزل الله تعالى: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾[١١٧] قالت: فلم أحل له، لأني لم أهاجر، كنت من الطلقاء»[١١٨]. قال ابن الجوزي: «وهذا يدلّ من مذهبها أن تخصيصه بالمهاجرات قد أوجب حظر من لم تهاجر»[١١٩].

وكما أن التخصيص يكون بالوصف - وهذا هو المصطلح عليه - فإنه يستفاد من النَّظْم القرآني نوع قريب من هذا وهو التخصيص في الوصف نفسه، ويفسر ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾[١٢٠]، فإنه بعد ذكر نوح عليه السلام أعاد ذكره بوصف وهو قوله (عبدنا) مع أنه لا يفيد تخصيصاً إذا نظرنا إلى مطلق الوصف، وذلك أن كل الناس عبادٌ لله، فإعادة الجملة بذكر الصّفة (عبدنا) بعد ذكر الموصوف (نوح) مسلك دقيق في التخصيص بالصّفة؛ إذ إنها صفة مخصوصة بالإضافة، أفادت التشريف إلى جانب الإشعار بانتصار السيد لعبده، ثم فيها تهويل من هذا التكذيب وبيان عظم الجرم. وقد جرى النَّظْم القرآني على ذكر وصف العبودية مضافاً إلى الله في مقام التكريم والنصرة والعناية في مثل قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾[١٢١]، بل وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِن دُونِهِ﴾[١٢٢]، ومن هنا يمكن أن يُجعل وصف نوح عليه السلام بالعبودية في هذه الآية من باب التخصيص بالصّفة المخصوصة.

وكم هو ثري جانب التخصيص بالصّفة، وكم هي متنوعة دلالاته في النَّظْم القرآني الكريم، إلا أنا اكتفينا ببعض الأمثلة مراعاة للإيجاز.

**ثانياً: عطف الخاصّ على العام:**

يحسن أن نذكر أصل العطف في اللغة لتعلقه بهذا الباب من أبواب التخصيص في النَّظْم القرآني، فقد اعتمد ابن فارس أصلاً وحيداً ترجع إليه معاني العطف، فالعين والطاء والفاء عنده «أصل واحد صحيح يدل على انثناء وعياج»[١٢٣]. ومن ثَمّ كان الميل إلى الشيء أو إمالته إلى غيره هو الأصل الذي ترجع إليه مشتقّاته المتنوعة الدلالات، لكن يبدو أن في أصل الاشتقاق اللغوي اعتباراً لعلاقة ميل بين المتعاطفين، إما بالإيجاب أو بالسلب، فقولهم: عطفت الشيء على الشيء، إذا أملته إليه هو عطف إيجاب، وقولهم: عطف يعطف عطفاً يعنى انصرف، هو عطفٌ سلبي. وعلى هذا

فحروف العطف يدل بعضها على الجمع مثل: الواو، وثم، وبعضها على التفريق مثل: أو و بل.

أما عطف التفريق فإنه يصعب فيه عادة عطف الخاصّ على العام، ولذلك لم نجد أمثلة له في القرآن الكريم؛ إذ إن المفارقة الدلالية واضحة في المتعطافات في مثل قوله تعالى في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[١٢٤]، فتباعد الدلالة أو تخالفها لا يأذن بوجود تعاطف بين خاص وعام؛ لأن الخاصّ من جنس العام لا محالة، أما عطف الجمع فالأصل فيه أيضاً عدم السماح بمثل هذه المقاربة، وإن كان الإجراء العربي له يسمح ببعضها؛ فالمعروف عند النحاة أن العطف أصله المغايرة سواء كان جمعاً أو تفريقاً[١٢٥]، وهذا هو الأشيع في الاستعمال العربي والقرآني في مثل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾الآية[١٢٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ﴾[١٢٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[١٢٨].

وقد تعدّدت الثمرات البيانية للعطف في القرآن الكريم، ومن لطائفه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[١٢٩]، فقد جاءت هذه الآية في سياق وصف الله تعالى للمنافقين، وقبيح صفاتهم من شحّ وجبن وخيانة للنبي ﷺ وإيذاء له ونقض لعهده ولمز لأهل الفضل من المؤمنين ومن بين هذه الصفات شدة حقدهم على النبي ﷺ وصحابته ونسبة الصفات القبيحة إليهم، فجاءت الآية تمثل جزءاً من نظم بياني يكاد يكون هو المقصد الأول من سورة التوبة، وفي أثناء هذا النَّظْم تأتي هذه اللؤلؤة لتلفت المنافقين والمؤمنين إلى حقيقة عظيمة وهي أن الله عزّ وجلّ يعلم ما يدور داخل أنفس هؤلاء ويطّلع على ما يُسِرّ بعضهم لبعض من فاسد القول وسيئ الاعتقاد، ومن هنا يأتي عطف الخاصّ على العام فيها ذا علاقة قوية بمعناها ومغزاها، فإن العلاقة بين (السرّ والنجوى) هي علاقة عموم وخصوص؛ لأن السرّ عام في كل ما يُسره الإنسان ويكتّه في صدره، سواء أبداه للبعض آمناً إفشاءه أو أكنه في نفسه، وضده الجهر وهو إفشاؤه للناس وإبراؤه لهم، وقد جاءت المقابلة بين السرّ والجهر في آيات منها: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[١٣٠]، أما في هذه الآية فليس الأمر أمر مقابلة؛ لأن النجوى ليست ضداً للسر وإنما هي داخلة فيه على سبيل الخصوص، وهي السر الذي يُتَناجى به بغير جهر أو إشهار، «لينبئهم باطّلاعه على ما يتناجون به من الكيد والطعن»[١٣١]، ولما تقرر أن هذا الذي يتناجون به هو جزء من السر المكنون في نفوسهم على ما بينا فالمراد: عطف النجوى على السر مع أنه أعم منها لينبئهم أنه يطلعهم على علمه بأنهم يفعلون ذلك، وأنه حادث منهم، فهو يعلم سرهم عموماً وهو ما يكنون من كيد وطعن على الإسلام، ثم هو يعلم نجواهم خصوصاً وهو إفشاؤهم لهذا الطعن فيما بين بعضهم البعض.

وإلى جوار هذه الملاحظات البيانية التي تشير إلى بعض ثمرات عطف الخاصّ على العام ثمة دلالات وثمرات أخرى متنوعة ربما خصصناها بمزيد عناية في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

**ثالثاً: الاستثناء:**

وهو من أهم أساليب التخصيص التي جاءت على طريقة المغايرة، والدّلالة العامة التي تؤخذ من الاستثناء وتندرج تحتها أصوله، وترجع إليها فروعه هي دلالة إخراج جنس ما بعد أداته عن حكم جنس ما قبلها، أو كما عرفه القرافي بأنه «إخراج بعض الجملة أو ما يعرض لها من الأحوال والأزمنة والبقاع والمحال والأسباب بلفظ لا يستقل بنفسه، مع لفظ المُخرَج»[١٣٢].

وبعيداً عن الشرح الذي قدمه القرافي لهذا التعريف، فهو يفهم منه إخراج بعض اللفظ العام عن الحكم المتعلق به.

وقد تنوعت طرق الاستثناء وكثرت أمثلتها في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾الآية[١٣٣]، وفي قوله تعالى: ﴿ولَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾الآية[١٣٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾[١٣٥]، وإنما مثلنا بهذه الآيات لأنها تتنوع فيها طرق الاستثناء ودلالاته.

وقد تكفل النحاة بذكر أنواع الاستثناء وقوالبه اللفظية، إلا أنهم لم يتجاوزوا ذلك إلى الكشف عن تنوع مضامينه الدلالية[١٣٦].

وقد يدعونا الإيجاز إلى ترك بعض جمل الاستثناء التي يتبادر فيها المعنى المراد إلى الذهن بدون إعمال فكر أو دلالات تابعة مثل قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ *إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ *إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾[١٣٧]، وقوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾[١٣٨]؛ إذ تتبادر دلالة التخصيص واضحة ومباشرة.

غير أن القرآن الكريم ثري بنماذج من النَّظْم في باب الاستثناء تستحق التوقف والتأمل، فمن ذلك «أنا وجدنا الاستثناء في القرآن والعربية عائداً إلى كل الجمل تارة وإلى الأخيرة أخرى...»[١٣٩]، فقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ* أُولَٰئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[١٤٠] يعود فيه الاستثناء على جملة هذه الأوصاف معاً، ولكن الذي يحتاج إلى نوع من التأمل في سياق الآيات وقرائنها وملابساتها هو مثل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾[١٤١]، فإن عود الاستثناء هنا –الذي يقرر المراد بالتخصيص– يحتاج إلى نظر في نظم الآية وسياقها، فإن المحرمات في صدر الآية وهي ﴿الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ لا يمكن أن يدخله التخصيص بالاستثناء المذكور؛ إذ لا يصح معهن ذكاة، وقد جاء القرآن بهن محرمات على الإطلاق في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[١٤٢]، ومن ثَم فإن استثناء ما وقعت عليه التذكية يتحدد في ﴿الْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ

وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ﴾، أي: «إلا ما أدركتم ذكاته من هذه المذكورات»[١٤٣].

ويفسر ابن عاشور أسباب خروج المذكورات الأُول من الاستثناء بأن «الذكاة حالة تُقصد لقتل الحيوان فلا تتعلق بالحيوان الميت، فعلم عدم رجوع الاستثناء إلى الميتة، لأنه عبث، وكذلك إنما تتعلق الذكاة بما فيه حياة، فلا معنى لتعلقها بالدم، وكذا ما أهل لغير الله به لأنهم يُهلّون به عند الذكاة، فلا معنى لتعلق الذكاة بتحليله»[١٤٤]، أما لحم الخنزير فإنه لم يلحقه الاستثناء «إذ لا معنى لتحريم لحمه إذا لم يذكَّ وتحليله إذا ذكي؛ لأن هذا حكم جميع الحيوان عند قصد أكله»[١٤٥]، ولعله يقصد أن اللحم في ذاته لا تتعلق به ذكاة، إنما تتعلق بالحيوان نفسه، أو أن الخنزير محرم في الأصل، فأصبح اشتراط تذكيته لا معنى له.

وقريب من ذلك قوله تعالى –حاكياً قول طالوت-: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[١٤٦]، ففي الآية عمومان متعاطفان وهما: (من شرب من النهر) و (من لم يشرب منه)، ثم يأتي الاستثناء مُعقباً كليهما، إلا أن بعض التأمل في نظم الآية ووظيفة العطف فيها مع القرائن المعنوية الأخرى يجزم بأن الاستثناء واقع على قوله ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾، وهي الجملة الأولى لا الثانية، فكأن التقدير: فمن شرب منه فليس مني إلا من اغترف غرفة بيده، ومن لم يقربه فإنه مني. ولذلك قال الرازي: «وهذه الجملة في حكم المتصلة بالاستثناء، إلا أنها قدمت في الذكر للعناية»[١٤٧]، ولعل المقصود بالعناية أن الموقف أحوج إلى الترهيب منه إلى الترغيب وإن كان محتاجاً للأمرين معاً ولذلك جمعت الآية بين الترغيب والترهيب، إلا أنها قدمت الترهيب لأنه أوقع في النفوس، ولأن هذه اللحظة الفاصلة تحتاج إلى حسم يناسبه الترهيب، ومن ثم يكون النَّظْم القرآني في هذه الآية إلى جانب جمعه بين الترغيب والترهيب وتقديمه الترهيب لما بيّنت مندرجاً في بيان مراتب الذين كانوا مع طالوت وهي:

١- من يدخل في صريح براءة طالوت منه (من شرب منه).
٢- من يُتضمن في الخروج من حيّز البراءة والدخول في حيّز المعية (من اغترف غرفة بيده).
٣- من يدخل صراحة في المعية والانتماء (من لم يطعمه).

وهذا يفسر دلالة العطف في الآية؛ إذ إنه ليس من باب عطف المفردات أو الصفات، وإنما هو أشبه بعطف القصة على القصة، أي الحالة على الحالة، فهذه حالة لها جزاؤها وتلك حالة لها جزاؤها، قد استثني منها بعض أفرادها على النحو الذي بينته آنفاً.

## المبحث الثاني

## دواعي التخصيص وثمراته

لم يكن المبحث السابق مجرد ذكر لأدوات التخصيص وأساليبه في القرآن الكريم، وإنما تطرّق في كثير من مواضعه إلى بعض دواعي التخصيص وثمراته البيانية والمعنوية إتماماً للفائدة في بعض المواطن، واستجابة لما يدعو إليه داعي البيان في مواطن أخرى، ومن ثم يصحّ أن يكون هذا المبحث امتداداً للمبحث الأول متميزاً بخاصية التصنيف والترتيب.

وقد عدد الزركشي جملة من دواعي التخصيص ومثل لها ببعض آي القرآن الكريم فأحسن وأجاد، إلا أنه شابه التداخل والتكرار، وعدم وضوح المقصد في بعض الأحيان[١٤٨]، فحاولت تلخيص أهم هذه الدواعي بعبارة تقترب من المقصود، وتصنيفها بصورة تحاول الإفلات من التداخل قدر المستطاع، فأهمها:

**١- كون المخصص هو الأولى بالذكر لمعنىً فيه:**

فالالتفات إلى المعنى المميّز من فضائل العقل، ثم التعبير عنه هو من فضائل البلاغة، وقد كثر استعمال القرآن الكريم للألفاظ المختصّة لهذا الغرض، تنبيهاً على أهميّة أشخاصٍ أو صفاتٍ بأعيانها، ففي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ﴾[١٤٩] اختصاص للقمر بتقديره منازل مع أن الشمس مثله، قال الزركشي: «والأصل قدرهما، لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين: قربه من الضمير، وكونه هو الذي يعلم به الشهور ويكون به حسابها»[١٥٠]. والذي يبدو لي أن الوجه الثاني هو الأقرب؛ لأن مجرد القرب من الضمير أمر لفظي، وإنما المزيّة في المعنى ومن المعروف أن للعرب اهتماماً بمنازل القمر لمعرفة الشهور وحسابها.

ومن لطائف المعنى في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا*وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَّمْدُودًا *وَبَنِينَ شُهُودًا *وَمَهَّدتُّ لَهُ تَمْهِيدًا﴾[١٥١]، فإن هذه الصفات المتوالية المخصصة تشير إلى أن المراد شخص بعينه، فقد يُثار العجب من هذا التهويل القرآني في قوله (ذرني) المشعرة بأن المهدد والمتوعد جمع عظيم، مع أن المفسرين مجمعون على أن شخصاً واحداً اجتمعت فيه هذه الصفات وهو الوليد بن المغيرة[١٥٢]، «وإنما خصّ بالذكر لاختصاصه بكفر النعمة، وإيذاء الرسول ﷺ، وكان يسمى الوحيد في قومه»[١٥٣]. فكان الداعي إلى هذا التخصيص هو مزيد المواساة للنبي ﷺ، واختيار واحد من أشد المعاندين له والموقعين الأذى به مختصاً ببعض صفاته التي سيقت في نظم يؤدي معنيين متكاملين في وقت واحد: الأول: الإشعار بقوته واستجماعه لوسائل الغلبة وأسبابها، والثاني تقرير أن هذا كلّه لا يد له فيه، وإنما هو محض تمهيد وإملاء من الله سبحانه وتعالى له، يدل عليه الأفعال (خلقت) و (جعلت) و (مهدت)، فخرج التخصيص والتعيين بذلك مخرج التمثيل لكل من يتصف بهذه الصفات أو قريباً منها، فإن الله سبحانه وتعالى غالب له.

ومن الملاحظ أن هذا الوجه من الدواعي قديم عند أهل التفسير من السلف، فقد توقف ابن جرير الطبري عند قوله تعالى

–في يحيى عليه السلام-: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[١٥٤] فروى عن سفيان بن عيينة قوله: «أوحش ما يكون الخلق في ثلاثة مواطن: يوم ولد، فيرى نفسه خارجاً مما كان فيه، ويوم يموت فيرى قوماً لم يكن عاينهم، ويوم يبعث فيرى نفسه في محشر عظيم، فأكرم الله فيها يحيى بن زكريا فخصه بالسلام عليه»[١٥٥]، فهو إشارة إلى مزيد العناية بيحيى عليه السلام، والتربية الربانية له منذ صغره.

ويدخل في هذه الأولويّة ما يمكن أن يسمى التغليب، كما في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾[١٥٦]، فقد أرجع الرازي تخصيص اللحم مع أن المحرم هو كل الخنزير؛ «لأن معظم الانتفاع متعلق به»[١٥٧]. وكذلك البيع بعد النداء للصلاة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾[١٥٨]، فالمنهي عنه كل الشواغل عن الصلاة، وإنما «نص على ترك البيع لأنه كان أعظم ما كانوا يبتغون به منافعهم، فهو أشغل لهم من غيره»[١٥٩].

وهذا الوجه من الدواعي يحملنا على إعادة النظر في تأويل بعض المفسرين وجه تخصيص النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾[١٦٠]، فقد حملوا تخصيص النبي ﷺ بالذكر على وجه التفضيل والتقديم والتشريف، وهو وجه حسن، إلا أن الاكتفاء به قد يُخل بمعنى أهم في هذا الباب؛ فالآية تذكر أخذ ميثاق النبيين «على الوفاء بما حُمّلوا وأن يصدق بعضهم بعضاً، ويبشر بعضهم ببعض، وقيل على أن يعبدوا الله ويدعوا الناس إلى عبادته وينصحوا لقومهم»[١٦١]. وهذا عموم لا ريب فيه، ثم يأتي بعده تخصيصان: الأول: تخصيص النبي ﷺ، والثاني: تخصيص بعض الأنبياء، فأما تخصيص بعض الأنبياء فـ «للإيذان بمزيد مزيتهم وفضلهم وكونهم من مشاهر أرباب الشرائع وأساطين أولى العزم من الرسل»[١٦٢]، وأما تخصيص النبي ﷺ -وهو مؤكد بإعادة الجار وبالتقديم- فلعل أظهر معنى فيه هو أنه ﷺ المقصود بالأمر والتوجيه، وإنما جرت حكاية أخذ الميثاق على الأنبياء عمومهم وخصوصهم له من أجل تكليفه بمهامهم وتأكيد وجوب التزامه بها؛ إذ هو المقصود بالرسالة في هذا الوقت، والمنوط به تكاليفها، ولهذا أتبع ذكره بعد ذكر النبيين ثم أتبع بذكر أولى العزم من الرسل طلباً لامتثاله، وترغيباً في الاتساء بهم على غرار قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾[١٦٣] ونحوها.

**٢- التشريف والتكريم:**

وهو وجهٌ قويٌّ اعتمده المفسرون في كثير من مسائل الاختصاص سواءٌ ما تعلق منها بالأشخاص أو بالصفات، وفيه شبه بالوجه السابق إلى درجة أدت ببعضهم إلى الاكتفاء به مع وجود بعض الأوجه الأخرى كما في المثال السابق.

وفي الأغلب الأعم فإن التشريف والتكريم لا بد أن يرجع إلى مزية أدت إليهما، فمن ذلك توجيه بعض المفسرين للتخصيص في قوله تعالى عن مريم ابنة عمران ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[١٦٤] إذ ذهبوا إلى أنه تخصيص تكريم[١٦٥]، وذلك بإضافة الروح إلى الله سبحانه وتعالى، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾[١٦٦] وقوله: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾[١٦٧] إذ إضافة الروح إلى الله تعالى مناسبة للتشريف والتكريم ففي الإضافة إلى العلي إعلاء لشأن المضاف.

ومن الأمور التي خُصت بالذكر في القرآن الكريم لشرفها، إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، فقد تكرر ذلك في آيات متعددة ومنها قوله تعالى بعد ذكر بعض صفات بني إسرائيل: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[١٦٨]، فقد ذكرت الآية الكريمة بعد الإيمان بالله سبحانه وتعالى صفتي إقام الصلاة وإيتاء الزكاة بين صفات المؤمنين، قال الرازي: «وخصهما بالذكر لكونهما أشرف الطاعات؛ لأن الصلاة أشرف الطاعات البدنية، والزكاة أشرف الطاعات المالية»[١٦٩].

على أن هناك ملمحاً آخر في الآية، وهو مخالفة السياق الإعرابي لهذه الصفات بنصب (المقيمين الصلاة)، وهذا اختصاص قائم بذاته، فأصبح لدينا درجتان من التخصيص، الأولى: تخصيص بالذكر متعلق بالصلاة والزكاة على أنهما أشرف الطاعات، والثانية: تخصيص بمخالفة الحركة الإعرابية من الرفع إلى النصب[١٧٠]، وهو مزيد اختصاص للصلاة من بين العبادتين تنبيهاً على «أن الصلاة أشرف العبادات بعد الإيمان بالله، وأعظمها خطراً، ألا ترى أنه لم يقع اسم الإيمان على شيء من العبادات الظاهرة إلا على الصلاة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾[١٧١]»[١٧٢].

ومن الأمور العظيمة التي استدعت الاختصاص بنوع من الأسلوب في النَّظْم القرآني أمر الخلافة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾الآية[١٧٣]، ففي نظم هذه الآية من وسائل اختصاص هذا الأمر بالتعظيم والتشريف تصديره بقوله (وإذ) وهي منصوبة بفعل محذوف تقديره (اذكر)، ثم تأكيد الأمر بـ (إنّ) واستعمال اسم الفاعل الذي يدل على التحقق، إلى جانب ما ذكره بعض المفسرين من أنه لم يقل (إني خالق عرشاً أو جنّة) مع ما في شرف الجنان وعظمة العرش من انتظام الأجزاء وكمال الصورة[١٧٤].

**٣- مناسبة الحال:**

وهو أن يُخَص الشيء بالذكر لمناسبته حالاً متعلقة به، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾[١٧٥]، فقد اشتملت الآية على تخصيص بـ (اللام) الجارة، ومراده تخصيص الله سبحانه تعالى بتوجه الناس إلى بيته حاجين ومعتمرين، وهي غاية عامة في كل العبادات -ومنها الحجّ - مفهومة من عموم الآيات، بل هي مقصد أساس وشرط في قبول العبادة، ويزيل الإشكال في ذكر هذا القيد مع الحجّ والعمرة خاصة «أن العرب كانت تقصد الحجّ للاجتماع والتظاهر والتناضل والتنافر وقضاء الحاجة وحضور الأسواق، وكل ذلك ليس لله فيه طاعة، ولا حظّ بقصد ولا قربة بمعتقد، فأمر الله سبحانه وتعالى بالقصد إليه لأداء فرضه

وقضاء حقه»[١٧٦]، فالملاحظ أنه اعتبر حالة العرب من طريقة حجّها ومقاصدها فيه التي جعلت ابتغاء وجه الله تعالى في ذيل المقاصد.

وعلى نحو هذا الإجراء يمكن أن يأتي قول الله عزّ وجلّ حاكياً عن الهدهد: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[١٧٧]، فالملاحظ أن الآية الكريمة خصت الله تعالى بصفتين: الأولى: إخراج الخبء في السموات والأرض، والثانية: علم ما يخفي سليمان ومن معه وما يعلنون. وقد يجوز التساؤل عن السرّ في اختصاص الله تعالى بهاتين الصفتين بالذات في هذه الآية. ولعل الإجابة تكمن فيما يسميه البلاغيون مراعاة الكلام لمقتضى الحال من وجوه:

**الأول:** ما غلب على علم الهدهد من علاقة بين هذه الصفات وهذا الحدث، فالصّفة الأولى وهي إخراج الخبء في السماء والأرض ينبغي ألا تخفى على امرأة ﴿أُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾[١٧٨]؛ إذ إن إخراج الخبء ليس في مقدور من أوتي من كل شيء، فهو لا يستطيع أن يخرج نباتاً أو ينزل من السماء مطراً، وأما الصّفة الثانية فقد ألقاها الهدهد مخاطباً سليمان عليه السلام ومن معه لفتاً لهم واستحثاثاً لغيرتهم على ربهم أن يُعْبد غيره.

**والثاني:** أن ملكة سبأ وقومها كانوا يسجدون للشمس والقمر وهما من خبء السموات، فيسجدون لهما حين يطلعان وهم يعلمون أنهما يغيبان، فتأتي الصّفة هاهنا على طريقة التعجب من الذي يسجد للذي يظهر ويختبئ، ولا ينظر للذي يخرجه من خبئه.

والثالث: ما ذكر من أن الهدهد كان له علم بمواضع وجود الماء تحت سطح الأرض، فكان يرسله سليمان ليستنبط له الماء، ولذلك سمّوه مهندساً[١٧٩]، ومن ثم يكون هذا الوصف متعلقاً بمعارف الهدهد نفسه.

فهذه الوجوه مما يمكن أن تكون ذات علاقة تخص هاتين الصفتين بالله تعالى خصوصاً إذا تقرر أن السياق سياق تعجب واستنكار وحث واستنفار.

**٤- التعريض:**

وهذا اللون من دقيق البيان القرآني ولطيفه؛ إذ يخص حالات أو أشخاصاً أو صفات بالذكر تعريضاً بمعان لم تذكر، وهي طريقة بيانية معروفة[١٨٠]، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾[١٨١]، فقد خصت الآية بالحصر هذه الأصناف في استحقاقهم الصدقات، وهو معنى معروف عند الفقهاء لا يرون الزكاة لغير هذه الأصناف، إلا أن اللفتة البيانية في هذا التخصيص هي ورود الآية في أثناء ذكر المنافقين وصفاتهم ومكايدهم، ومنها لمزهم للنبي ﷺ في الصدقات، ومن ذلك يُلمح أن هذا الحصر الحقيقي ينظر أيضاً إلى السياق القبلي تعريضاً بالمنافقين وخسة أنفسهم في لمز النبي ﷺ وسخطهم إذا لم يعطوا منها، وقد لفت الزمخشري إلى عموم هذا المعنى بقوله: «فإن قلت: فكيف وقعت هذه الآية في تضاعيف ذكر المنافقين ومكايدهم؟ قلت: دل بكون هذه الأصناف مصارف الزكاة خاصة دون غيرهم على أنهم ليسوا منهم، حسماً لأطماعهم وإشعاراً باستيجابهم الحرمان، وأنهم بعداء عنها وعن مصارفها، فما لهم ولها وما سلطهم على التكلم فيها ولمز قاسمها صلوات الله عليه وسلامه»[١٨٢].

ومن لطائف ما ذكره المفسرون من التعريض بالتخصيص قول الله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿يَا مُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[١٨٣]، ففي الآية تخصيص بالاستثناء، وهو تخصيص من عموم المرسلين إن كان متصلاً، أو استدراكي له علاقة بالحادثة إن كان منفصلاً، ومن ثم لا يبعد التساؤل عن وظيفة هذا الاستثناء المعنوية؛ إذ أفاض المفسرون في وجوهه وتنوع آثاره في المعنى بناءً على تنوع هذه الوجوه[١٨٤]، إلا أن حمل الاستثناء على الاتصال هو أولى هذه الوجوه لأمرين:

**الأول:** أنه هو الأصل في الاستثناء. **والثاني:** أنه مناسب لواقعة الحال كما سيأتي. ومن ثم ذكر الرازي وتبعه البقاعي والألوسي وغيرهما أن هذا الاستثناء قد يقصد به «التعريض بما وجد من موسى عليه السلام»[١٨٥]. وقد أورد الرازي قول الحسن: «كان نبي الله موسى ممن ظلم بقتل القبطي، ثم بدل، فإنه عليه السلام قال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾»[١٨٦]. ولما كان تنبيه موسى عليه السلام قد جاء على صورة العموم التقط منه معنى التعريض، ولهذا يقول الرازي: «وهو من التعريضات التي يلطف مأخذها»[١٨٧].

وفوق هذا فقد خرج التعريض في الآية مخرج الطمأنة لموسى عليه السلام؛ إذ يخشى من قوله تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ﴾ أن يتذكر موسى قتله القبطي فيظن أنه خرج بهذا الذنب عن تأمين الله تعالى إياه، فيجيء هذا التعريض مطمئناً لموسى أنه لما بدّل بعد هذا السوء حسناً خرج من حيّز الإخافة.

وقد أشرنا في صدر المبحث إلى أن بعض دواعي التخصيص قد ذكرت في المبحث السابق لكن بطريقة تتلاءم مع طبيعته، والحقّ أن حصر دواعيه ليس مقصوداً، فهناك كثيرٌ منها لم يفصل القول فيها، مثل: الحضّ على الفعل الذي يتضمن تخصيص ﴿الصابرين﴾ في قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾[١٨٨] الذي يتضمن مدح هذه الصّفة وأصحابها، وتخصيص ﴿المقيمين الصلاة﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾[١٨٩] هو أيضاً جاء على صورة المدح حثاً على الاتساء بهذا الممدوح، وكذلك الذم في مثل قوله تعالى في أبي لهب: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[١٩٠] بنصب ﴿حمّالة﴾، والنصب جاء على الاختصاص. فكل هذه وغيرها من دواعي التخصيص التي يصعب أن توضع تحت حصر.

**ثانياً: ثمرات التخصيص:**

المتأمل في هذه الدواعي التي أوردناها خلال هذا البحث وغيرها يمكن أن يستخلص كثيراً من الثمرات العلمية والبيانية، إلا أن ضرورة الإيجاز تستدعي أن نورد أهمها فيما يلي:

**١- ثمرات عقدية وفقهية وتربوية:**

زخرت مقتضيات التخصيص ودواعيه بالمعاني العقدية والفقهية والتربوية التي تفهم من وراء التخصيص، ولعله يحسن أن نشير إلى قضية عقدية كبيرة كان التخصيص من أقوى دعائم أهل السنة فيها، وهي قضية صفات الله تعالى؛ إذ ذهب المعتزلة إلى أنها مخلوقة، وفي هذا نفي خفي لها؛ إذ مؤداه أنها ليست قائمة بذات الله تعالى.

وقد احتج المعتزلة على هذا القول من القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[١٩١]، ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[١٩٢]، قال ابن عادل: «احتج كثير من المعتزلة بقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ على نفي الصفات، وعلى كون القرآن مخلوقاً، أما نفي الصفات فإنهم قالوا: لو كان تعالى عالماً بالعلم قادرا بالقدرة، إما أن يقال: إنهما قديمان أو محدثان، والأول باطل؛ لأن عموم قوله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ يقتضي كونه تبارك وتعالى خالقاً لكل الأشياء، وخصصنا هذا العموم بحسب ذاته تعالى ضرورة أنه يمتنع أن يكون خالقاً لنفسه، فيبقى على عمومه فيما عداه»[١٩٣]. ومعلوم فساد هذا المذهب، والأدلة المتضافرة على فساده، والذي يهمنا هنا هو دليل التخصيص بالقرينة العقلية في هذه الآية؛ وقد تعامى عنه المعتزلة مع أنهم أثبتوه في إخراج ذات الله عزّ وجلّ من العموم، وهي طريقة يحدوها الهوى، فالفصل بين الذات والصفات لا يكون إلا في الصفات المكتسبة، وهذا لا يجوز اعتقاده في صفات الله تعالى «لأنه يلزم افتقار إيجاد ذلك العلم والقدرة إلى سبق علم آخر وقدرة أخرى وذلك محال»[١٩٤]، ومعنى هذا أنه لا بد من علم وقدرة لإيجاد أصل الخلق، وإلا لزمنا الدور، وهي قرينة عقلية قوية بل دامغة لا يمكن التفصي عنها، ومع ذلك يقرر ابن عطية أن هذا ليس من باب العموم المخصوص؛ «لأن العموم المخصص هو أن يتناول العموم شيئاً ثم يخرجه بالتخصيص، وهذا لم يتناول قط هذا الذي ذكرناه، وإنما هو بمنزلة قول الإنسان: قتلت كل فارس، وأفحمت كل خصم، فلم يدخل القاتل قط في هذا العموم الظاهر من لفظه»[١٩٥].

ومن الثمرات العقدية ما التفت إليه أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[١٩٦]، فقد قرر أن «اللام في (لهم) للاختصاص»[١٩٧]، ومعناه أن هذه الجنات هي جزاء خاص بالموصوفين بهذه الصفة وهي الإيمان وعمل الصالحات، إلا أنه أشار إلى أن الزمخشري دس فيها مذهبه الاعتزالي[١٩٨]، ومراده بذلك أن الزمخشري أدخل في هذه الصفات اشتراط عدم الإقدام على الكبائر، وعدم الندم على فعل الطاعة وترك المعصية، فقد قال الزمخشري: «فإن قلت: أما يشترط في استحقاق الثواب بالإيمان والعمل الصالح ألا يحبطها المكلف بالكفر والإقدام على الكبائر، وألا يندم على ما أوجده من فعل الطاعة وترك المعصية فهلا شُرط ذلك؟ قلت: لما جعل الثواب مستحقاً بالإيمان والعمل الصالح والبشارة مختصة بمن يتولاهما وركز في العقول أن الإحسان إنما يستحق عليهم المثوبة والثناء إذا لم يتعقبه بما يفسده ويذهب حسنة، وأنه لا يبقى مع وجود مفسده إحساناً..كان اشتراط حفظها من الإحباط والندم كالداخل تحت الذكر»[١٩٩]. فإدخال الزمخشري هذه الشروط على المخصوصين بهذا الجزاء، هو تخصيص بالصّفة؛ إذ يزيد صفات أخر على ما ذكره الله عزّ وجلّ من صفات.

ومن العجيب أن يدّعي أن إدخال هذه الصفات مبني على ما ركز في العقول، فكأنها قرينة عقلية، مع أن العقل لا يشترط عدم الإقدام على الكبائر في تحقيق الإيمان وعمل الصالحات[٢٠٠].

وأما الثمرات الفقهية الكثيرة من وراء دراسة التخصيص فقد تكفلت كتب الأصول بعرض نماذج منها، ونكتفي بالإشارة إلى بعض لطائفها.

فمن هذه اللطائف مذاهب العلماء حول التخصيص في قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾[٢٠١]، وهل هو من قبيل عطف الخاصّ على العام لمزية؟ فيكون الرُّطَب والرمان داخلين في اسم الفاكهة، أم أنه من باب العطف الذي يفيد المغايرة؟ ويبدو أن أهل اللغة يستأنسون إلى أن العطف هنا هو عطف خاص على عام، فالنخل والرمان من الفاكهة «قال يونس بن حبيب وغيره: كررهما وهما من أفضل الفاكهة تشريفاً لهما وإشادة بهما... وقيل لأن النخل ثمره فاكهة وطعام، والرمان فاكهة ودواء، فلم يخلصا للتفكه»[٢٠٢]. وعلى هذا يفهم تعليل الزمخشري للعطف بأنها عطفا «اختصاصاً لهما وبياناً لفضلهما كأنهما لما لهما من المزية جنسان آخران»[٢٠٣]. وقد انبنى على هذا الخلافِ خلافٌ فقهي فيما إذا حلف الرجل ألا يأكل فاكهة، فأكل رماناً أو رطباً؛ فقال أبو حنيفة: لا يحنث، وخالفه صاحباه والناس[٢٠٤].

والثانية قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾[٢٠٥]، فإن ظاهر تقديم الجار والمجرور التخصيص، ومؤداه كما قال الرازي «تخصيص هذه الحرمة بهم»[٢٠٦]. ومنها استُنْبِط «أن تحريم السباع وذوي المخلب من الطير مختص باليهود فوجب ألا تكون محرمة على المسلمين»[٢٠٧]. ويمكن أن يُسلم للرازي هذا الإطلاق لو لم يكن للصدر الأول فهم مخالف لطريقة التخصيص في الآية، فقد روي عن ابن عباس أن المراد بذي الظفر في الآية: الإبل والنعامة، وهو قول مجاهد وقتادة وسعيد بن جبير والسدي وغيرهم[٢٠٨]، ولذلك جزم ابن جرير بهذا الوجه دون غيره وجعله هو قول أهل التأويل[٢٠٩]. وهذا يدل على أن الصدر الأول ومن تبعهم من أهل التأويل متفقون على فهم (كل ذي ظفر) فهماً خاصاً، فلا يُسلّم تعميم الرازي، الذي استخلص منه أن كل ما كان له ظفر من الحيوان أو الطير بأي طريقة كانت كان محرماً على بني إسرائيل خاصة، فينبغي أن يكون حلالاً لأمة مُحَمَّد ﷺ.

وأما الثمرات التربوية الداعية إلى الفضائل والمعمِّقة لروح الإيمان وخصاله في النفوس فدور التخصيص فيها واضح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٢١٠]، فهو تخصيص اشتركت فيه أداتان: التقديم والالتفات[٢١١]، ولا شك أن هذا الاختصاص جاء على لسان المؤمنين التفاتاً من الغيبة إلى الخطاب، أي: يا من اجتمعت له هذه الصفات: ربوبية العالمين، والرحمة العظيمة المطلقة، والملك المطلق في الدنيا والآخرة؛ لا نعبد إلا أنت، ولا نستعين إلا

بك. ومن ثم كان هذا التخصيص «إرشاداً لهم إلى ذلك... ومعنى (نعبد): نبلغ الغاية في أنحاء التذلل، وأعقبه بقوله مكرراً للضمير حثاً على المبالغة في طلب العون، و (إياك نستعين) إشارة إلى أن عبادته لا تتهيأ إلا بمعونته، وإلى أن ملاك الهداية بيده... وفي الآية ندب إلى اعتقاد العجز واستشعار الافتقار، والاعتصام بحوله وقوته»[٢١٢].

ونحو ذلك التخصيص في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[٢١٣]، فإن الجار والمجرور (على المتقين) فيه اختصاص لأهل التقوى، بوجوب الوصية مع أنها في أصلها عامة في المخاطبين بالشريعة جميعاً، وتأتي ثمرة هذا التخصيص التربوية في تعبير ابن عاشور بقوله: «وخص هذا الحقّ بالمتقين ترغيباً في الرضى به؛ لأن ما كان من شأن المتقي فهو أمر نفيس، فليس في الآية دليل على أن هذا الوجوب على المتقين دون غيرهم من العصاة، بل معناه أن هذا الحكم هو من التقوى، وأن غيره معصية، وقال ابن عطية: خُصّ المتقون بالذكر تشريفاً للرتبة ليتبارى الناس إليها»[٢١٤]. فظهر من ذلك أن للتخصيص مرمىً تهذيبياً تربوياً يتلخص في الترغيب في الرضى بهذا الأمر والمسارعة إلى تنفيذه طمعاً في هذه المنزلة العظيمة وهي منزلة التقوى.

فطلب الرقي ومعالي الأمور- وهو مقصد شرعي عظيم - ثمرة من ثمرات التخصيص في النَّظْم القرآني، ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٢١٥]، فإن نظم الآية يتكرر فيه التخصيص في كل موضع مما أحلّ لرسول الله ﷺ ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾، ﴿اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾، ﴿وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾، ﴿مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ ﴿وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ﴾، ﴿اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾، وهذا التخصيص له –إلى جانب ثمرته الفقهية– ثمرات تربوية واضحة، أبرزها الزمخشري بقوله: «فإن قلت: لم قال (اللائي آتيت أجورهن) و (مما أفاء الله عليك) و (اللاتي هاجرن معك)؟ وما فائدة هذه التخصيصات؟ قلت: قد اختار الله لرسوله الأفضل الأولى واستحبه بالأطيب الأزكى... وذلك أن تسمية المهر في العقد أولى وأفضل من ترك التسمية وإن وقع العقد كان جائزاً... وسوق المهر إليها عاجلاً أفضل من أن يسميه ويؤجله... وكذلك الجارية إذا كانت سبيّة مالكها، وخطبة سيفه ورمحه ومما غنّمه الله من دار الحرب، أحل وأطيب مما يُشترى من شق الجلب...»[٢١٦]. وهذا وإن كان إخباراً عن منّة الله عز وجلّ على نبيه ﷺ باختياره الأطيب والأزكى له في النساء فإنه إشارة واضحة إلى توجيه النبي ﷺ هو ومن يتسبي به إلى اختيار الأفضل والأزكى والأحسن في الأمور كلها، ولعل مفهوم المخالفة في الآية ينهض قرينة على قوة هذه الإشارة وهذا التوجيه، وقد نُدب النبي ﷺ إلى مثل هذا في آيات كثيرة أخرى مثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾[٢١٧]، وقوله على لسان أهل الكهف: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ﴾[٢١٨]، وغيرها من الآيات، وهذا هو الملائم لتوجيه الآية إلى جانب الإخبار عن مزية النبي ﷺ في هذا الصدد.

### ٢- ثمرات بيانية:

من المقرر أن الأساليب القرآنية المختلفة تعضد البيان القرآني وتؤكّد قيمته، ويعد التخصيص من هذه الأساليب، فقد مرت أمثلة كثيرة تؤكّد هذه الحقيقة، ونشير هنا إلى بعض الثمرات البيانية للتخصيص، ومن ذلك:

#### أ) تأكيد بلاغة النَّظْم القرآني:

فإلى جانب ما مرّ من أمثلة تؤكّد تعانق التخصيص مع النَّظْم القرآني وما فيه من قيم بيانية عالية يمكن التمثيل هنا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾[٢١٩]، فقد اختص القَسَم هنا بوصف الله تعالى بأنه عالم الغيب، ومن ثم يدير الزمخشري حواراً حول وجه الاختصاص وعلاقته بنظم الآية: «فإن قلت: هل للوصف الذي وَصف به المُقسم به وجه اختصاص بهذا المعنى؟ قلت: نعم، وذلك أن قيام الساعة من مشاهير الغيوب، وأدخلها في الخفية، وأولها مسارعة إلى القلب إذا قيل (عالم الغيب)، فحين أقسم باسمه على إثبات قيام الساعة وأنه كائن لا محالة، ثم وصف بما يرجع إلى علم الغيب وأنه لا يفوت علمه شيء من الخفيات، وأندرج تحته إحاطته بوقت قيام الساعة فجاء ما تطلبه من وجه الاختصاص مجيئاً واضحاً»[٢٢٠]. ولا نشك أن المتطلب من الاختصاص هنا هو تأكيد قيام الساعة في وقتها، وحسم مادة الشك فيها، وهو راجع إلى بناء الآية وسياقها؛ فإن الكفّار لا يسألون عن الساعة سؤال استفسار أو تهكم، وإنما يقررون قراراً يقع في أسلوبه موقع سياقة الحقائق؛ إذ يقولون: لا تأتينا الساعة، وكأن المراد أنه ليس من شأننا أو من شأن الساعة أن تأتينا، فحسن أن يكون الجواب هدماً لهذه القاعدة المغلوطة وتمهيداً لقاعدة أصح وأنصع، فساقها رب العزة مساق القسم المؤكد لوقوعها ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ ثم رشح مفاد هذا القسم - وهو وقوع المقسم عليه - بوصف يوافق محتواه، وهو ما أشار إليه الزمخشري عن العلاقة بين الوصف وبين إيغال الساعة في الخفاء، وعِظَم دخولها في باب الغيوب وأن مفتاح القلب إنما يكون بمثل هذا الوصف لأنه الأعلق بموضوعها.

ولعل من بدائع التخصيص في علاقته الحميمة بسمو النَّظْم وانسيابية المعاني وتسلسلها الدافق بالدلالات المتآلفة هو هذا الموضع من مواضع التعاطف بين العام والخاصّ، وهو لون من البيان اعتمده القرآن الكريم في إبراز خصوصيات في مواقف يبدو التفنن البلاغي فيها، فقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ

بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾الآية[٢٢١] يشتمل على عام وهو قوله تعالى ﴿تلك الرسل﴾ ثم خاص وهو ﴿عيسى ابن مريم﴾، فإذا اعتبرنا الواو عطفاً بين (فضلنا) و (آتينا) فإن اختصاص عيسى ابن مريم بنوع من التفضيل واضح، وأوضح من ذلك قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[٢٢٢]، فإن ذكر موسى بعد ذكر الرسل على طريقة العطف هو ذكر للخاص بعد العام، والذي يؤكده أيضاً أنه أسند إلى موسى تكليمَ الله إياه، في حين أسند إلى الرسل جميعاً وحي الله إليهم، فقال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا * وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[٢٢٣]، فالملاحظ على هذا النَّظْم الجليل أنه أسند الوحي إلى جماعة من الرسل، ثم عمّ بقوله: (ورسلاً قد قصصناهم عليك)، ولكنه خصّ اثنين من الأنبياء وهما داود وموسى عليهما السلام، فأما داود فأسند إليه إيتاء الزبور، وأما موسى فأسند إليه تكليمه إياه، وكلاهما على طريقة العطف، فهو من باب عطف الخاصّ على العام.

ومن الواضح أن خصوصية تكليم الله عزّ وجل موسى واصطفاءه بها أمرٌ مقرر في القرآن نفسه؛ إذ يخاطبه الله عزّ وجل بقوله: ﴿يَا مُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾[٢٢٤]، وفي تخصيص موسى بتكليمه إياه بطريقة التنصيص في قوله تعالى: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ والعطف بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ أبلغ حجّة على أن كلام الله عز وجل لموسى كان حقيقياً لا مدخل للمجاز فيه كما تزعم بعض الفرق، ويرشحه أيضاً تأكيد الفعل بالمصدر وهو قوله (تكليماً)، وقد نقل أبوحيان إجماع النحاة على أن الفعل إذا أُكد بالمصدر لم يدخله المجاز[٢٢٥].

وأما خصوصية داود بذكر الزبور فقد تشكل بادي النظر، ولكن أهل التفسير التفتوا إلى هذا الوجه من الخصوصية فعزوه إلى أمرين:

**الأول:** أن المشهور من حياة داود عليه السلام أنه اختص بالملك الواسع فذكر اختصاصه بالزبور إيماءً إلى أن تشريفه وعلو منزلته حقيقة ليس بالملك وإنما بما أوتيه من وحي الله عز وجل، ويرشح هذا المعنى أن الله عز وجل نص عليه فقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٢٢٦]، فجعلا مناط التفضيل هو ما أوتياه من العلم، لا ما أوتياه من الملك[٢٢٧]، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[٢٢٨].

**الثاني:** رد ادعاء اليهود أن الله لم ينزل بعد موسى كتاباً وهو ادعاء للناس في كل نبي عظيم[٢٢٩]، ويشير إليه قوله تعالى –حكاية عن مؤمن آل فرعون-: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُم بِهِ حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ مِن بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾[٢٣٠]، وهو ادعاء النصارى أيضاً أن من يدّعي النبوة بعد عيسى عليه السلام فهو نبي كذاب[٢٣١].

والعموم والخصوص في هذه الآية[٢٣٢] له رونق نظمي تتماسك فيه المعاني مع تزاحمها بصور شتى على النحو التالي:

١- ذكر المقصود الأعظم وهو أن الله أوحى إلى النبي ﷺ بالحقّ كما أوحى إلى من قبله من الأنبياء تأكيداً لقاعدة﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾[٢٣٣].

٢- التنصيص على بعض الرسل المختلفة مراتبهم على جهة التمثيل بالعطف، وقد خرج التنصيص عن أصل استعماله وهو التخصيص إلى إفادة التمثيل استكثاراً من الأمثلة المؤيدة والمؤكدة لصدق دعوى النبي ﷺ[٢٣٤].

٣- تخصيص داود عليه السلام بالزبور (بالعطف) مع دخوله في جملة التمثيل.

٤- ذكر بقية الرسل بصنفيهم من حيث بلوغ النبي ﷺ خَبَرَهم (بالعطف تضميناً لمعنى الإرسال وهو تأكيد بذكر المترادفات).

٥- تخصيص موسى عليه السلام من هؤلاء الرسل جميعاً بخصوص التكليم (بالعطف) لأنه يعد اصطفاءً له على الرسل كما سبقت الإشارة، بخلاف تخصيص داود الذي ثمرته إزالة الإشكال.

٦- إظهار وظيفة هؤلاء الرسل جميعاً بذكرهم مجموعين في كلمة (رسلاً)، متضمنة بيان حالهم وهو البشارة والإنذار. تعريضاً بتوجيه النبي ﷺ وتطييباً لنفسه إذا لم يُستجب له، أي ليس من وظيفته جلب أحد، ثم تعريضاً بأن الإتيان بالمعجزات وخوارق العادة ليس من شأنه.

**ب) الالتفات إلى معان دقيقة:**

فإن التخصيص ينبغي كما تقرر أن يكون لمعنى، وأحياناً ما يدق هذا المعنى فيبعث طالب داعي التخصيص على الاجتهاد في طلب هذا المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾[٢٣٥]، فقد خصت الرهبانية بالوصف في قوله: (ابتدعوها) دون (الرأفة) و (الرحمة)، وفي هذا إشارة إلى الفرق الدقيق بينها وبين الرهبانية، وهو «أن الرأفة والرحمة في القلب لا تكسُّبَ للإنسان فيها، وأما الرهبانية فهي أفعال بدن مع شيء في القلب، ففيها موضع للتكسُّب»[٢٣٦]. ولعل المقصد أن الرحمة والرأفة محض منّة وهبة نفسية من الله سبحانه، ولذلك يقول الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٢٣٧]، وأما الرهبانية فتحدث فيها المبالغة ودخول ما ليس من المقتضيات الصحيحة للخشية، ومن ثم كانت نسبتها إليهم أنسب، ولذلك «قال الله تعالى: (ابتدعوها)، أي: أحدثوها، فإن الابتداع الإتيان بالبدعة، والبدع هو ما لم يكن معروفاً، أي أحدثوها بعد رسولهم»[٢٣٨]. ومن ثم حسن الوقف على قوله (ورحمة) والابتداء بقوله (ورهبانية)، لاختلاف العامل في النصب كما يفهم من إعراب جماعة من المحققين نحويين ومفسرين مثل أبي علي الفارسي[٢٣٩]

والزجاج[٢٤٠] والزمخشري[٢٤١] والقرطبي[٢٤٢]، وهو نصب (رهبانية) بتقدير فعل يفسره الفعل ابتدعوا، وهذا كثير.

ونحو هذا التخصيص في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾[٢٤٣]، فقد خصّ اللمس بكونه باليد مع أنه اتُّسع في معناه فأُوقِع على غير هذا الوجه حتى صار كالحقيقة فيه كقوله تعالى – حكاية عن الجن-: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا﴾[٢٤٤]، «يقال: لمسه والتمسه وتلمسه كطلبه واطّلبه وتطلبه... والمعنى: طلبنا بلوغ السماء واستماع كلام أهلها»[٢٤٥]، فيكون المراد باللمس هنا المعالجة «أي: عالجنا غيب السماء»[٢٤٦]، فلما وقع هذا الاتساع في اللفظ احتيج إلى التخصيص في قوله تعالى: ﴿فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾، قال ابن الجوزي: «فلما كان اللمس يقع على غير المباشرة باليد قال: (فلمسوه بأيديهم) فخص اليد لئلا يلتبس بالوجه الآخر»[٢٤٧]، والمقصود الأول من هذا الاختصاص هو تأكيد تحقق اللمس باليد لما وراءه من المبالغة في تيقنهم من نزوله قراطيس من السماء وصولاً إلى المبالغة في الإزراء عليهم ببيان غاية جحودهم، وأن تكذيبهم ليس لوجود القياس في أنفسهم وإنما هو جحد لآيات الله تعالى مصداقاً لقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾[٢٤٨].

واستشعار هذه المعاني الدقيقة التي انطوى عليها التخصيص في القرآن الكريم يجعلنا نتوقف أحياناً عن قبول بعض توجيهات المفسرين للتخصيص، ولعل منها تفسير محمد بن بحر الأصبهاني للتخصيص في قوله تعالى: ﴿وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾[٢٤٩]؛ إذ حاول إرجاع الصّفة (موزون) بالذكر دون المكيل إلى أمرين: «أحدهما أن غاية المكيل ينتهي إلى الموزون؛ لأن سائر المكيلات إذا صارت قطعاً دخلت في باب الموزون وخرجت عن المكيل...والثاني في الموزون معنى المكيل، لأن الوزن هو طلب مساواة الشيء بالشيء ومقايسته وتعديله به وهذا المعنى ثابت في المكيل، فخص الوزن بالذكر لاشتماله على معنى المكيل»[٢٥٠]. وأظنه اقترب في الوجه الثاني إلى معنى، ولكنه لم يصرح به، ولو صرح به لكان أفضل وهو أن الوزن أدق من الكيل لا ريب، ولذلك فهو ما يؤخذ به ويعطى في الآخرة: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[٢٥١]؛ إذ الحسنات والسيئات لا تكال وإنما توزن، وبه التعبير عن الدقة: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾[٢٥٢]، ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾[٢٥٣]. ثم إن الموزون لا يعنى بالضرورة مجرد الوزن المادي فيدخل فيه وزن فوائده وأحجامه وطعومه وتناسبه مع حاجة الإنسان وذوقه وما يناسب حاجة أنواع الحيوان كل نوع على حدة إلى شبه هذه المعاني من السنن الإلهية في خلق النبات التي تدل على علمه وحكمته وتفرده بالخلق سبحانه وتعالى وهو المناسب لمقام الدعوة إلى التوحيد ولسياق الآيات؛ إذ يقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ * وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ * إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ * وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[٢٥٤]، إلى آخر الآيات التي تتضح فيها عظمة الخالق سبحانه وتعالى وعلمه وحكمته بحيث يكون الكيل والوزن الماديان بعيدين عن الأوهام في تمثل معنى الآية التي هي جزء من ازدحام معان متعددة في هذا الصدد. وقد أشار الطاهر بن عاشور إلى هذه المعاني بقوله: «والموزون مستعار للقدر المضبوط»[٢٥٥].

**٣- الإيجاز بالإشارة والتنبيه:**

وقد عرف بعض البلاغيين البلاغة بأنها الإيجاز[٢٥٦]، ومؤداه التعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، ولا شك أن الاختصاص في بعض أساليبه رأس في الإيجاز وذلك حين يذكر لفظ بخصوصه نيابة عن العموم، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى في محاجة المشركين: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[٢٥٧]، فقد اختص الله سبحانه وتعالى في هذه الآية بوصف أنه (يطعم ولا يطعَم) وهو وصف له إشعاعات معنوية واسعة، ففيها معنى القيام بذاته سبحانه وتعالى، والغنى، والقدرة، والتفضل، والعطاء، بحيث إن قارئها أو سامعها لا يتوقف ذهنه عند مجرد الطعام والإطعام ولذلك يقول القرطبي: «وخص الإطعام بالذكر دون غيره من ضروب الإنعام؛ لأن الحاجة إليه أمس لجميع الأنام»[٢٥٨]، وهذه العبارة على قصورها تشير إلى إيجاز اللفظ القرآني عن طريق الاختصاص والاكتفاء باللفظ الضيق اعتماداً على عطاءاته في النَّظْم القرآني المتكامل ليوجّه إلى معان واسعة ربما لم يُستطع إحصاؤها إن أريد الإحصاء.

وكذلك قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام: ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٢٥٩]، فإنه أسند الوهن إلى العظم خاصة مع أنه شامل للجسم كله حين الكِبَر، فإسناد الوهن «إلى العظم دون غيره مما شمله الوهن في جسده لأنه أوجز في الدلالة على عموم الوهن جميع بدنه؛ لأن العظم هو قوام البدن وهو أصلب شيء فيه، فلا يبلغه الوهن إلا وقد بلغ ما فوقه»[٢٦٠].

ويتعلق بهذا الفن ما يمكن أن يسمى (كثافة الدلالات)، وذلك بتعدد مواضع التخصيص في الآية وتشابك دلالاتها معا، ولعل من الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٢٦١]، فقد دخل على الآية التخصيص إما في عموم لفظ الجن والإنس وإما في عموم العبادة، وقد أشار القرطبي إلى ذلك بقوله: «قيل إن هذا خاص فيمن سبق في علم الله أنه يعبده، فجاء بلفظ العموم، ومعناه الخصوص، والمعنى: وما خلقت أهل السعادة من الجن والإنس إلا ليوحدون»[٢٦٢]، ومما سبق تتعانق قرينتان:

الأولى: عقلية، وتتسلط على العموم في قوله تعالى: ﴿الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ وذلك بإخراج المجانين والصبيان ونحوهم ممن لم يؤمروا بالعبادة، ويبنى عليه أن يكون المراد بقوله: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ أي لآمرهم بالعبادة.

والثانية: شرعية وهي ما أشار إليه القرطبي بقوله: «وما خلقت أهل السعادة...»[٢٦٣] وهي تتوجه على عموم (الجن والإنس) بقصره

على أهل السعادة، ويبنى عليه أن يكون المراد بقوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ أي لتقع منهم العبادة.

وأقوال المفسرين دائرة بين هذين المعنيين، وكلاهما يلتزم التخصيص بإحدى القرينتين، ولعل هذا هو الذي دفع القشيري على القطع بدخول التخصيص على هذه الآية[٢٦٤]، إلا أن بقية نظم الآية يمكن أن تُرشح القرينة العقلية وذلك لقوله تعالى: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾[٢٦٥]، فالأمر متعلق بإرادة الله عزّ وجل أن يعبدوه المتمخضة عن أمره إياهم بها، لا لإرادته أن يعينوه على أمر من الأمور، فإنه سبحانه وتعالى يملك القوّة على الأمور كلها وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[٢٦٦]، وقد ثبت أن أكثر الجن والإنس لم يحققوا العبادة، ولا أوقعوها، مع أنهم أمروا بها.

وإذا كانت هذه الأمثلة تشير إلى بعض الثمرات المعنوية والدلالية في أسلوب الاختصاص في القرآن الكريم فهي تشير بطريقة التنبيه إلى عظمة النَّظْم القرآني في كل وجوه التعبير، ومن ثم فإني أرى أن الآثار المعنوية الدقيقة والدلالية العميقة في آحاد الأساليب القرآنية كالاستثناء والنفي والتأكيد والنداء وغيرها مما اهتم به الباحثون من نواحٍ نحوية في أغلبها أو تركيبية بنيوية في بعضها؛ نقول: إن هذه الأساليب تحتاج إلى تمعن بياني يعتمد على مزج خصوصية الأسلوب مع انسيابية النَّظْم القرآني.

## الخاتمة

الحمد لله الذي وفق لإتمام هذه الدراسة المتواضعة حول التخصيص في النَّظْم القرآني، وهو باب من روائع البيان القرآني فضلًا عن أنه أصل من أصول التفسير، فجمع اهتمام البحث بين التأصيل والتطبيق البياني، وبدا بحمد الله جديدا في فكرته التي اعتمدت على النَّظْم القرآني محورا في التعامل مع التخصيص.

وقد عالج البحث –على وجازته– مصطلح التخصيص مميزا بين المنحى الأصولي والمنحى البياني، وجامعا بينهما في التطبيق بخواص تطبيقية تخدم النَّظْم القرآني في الأساس؛ ولذلك كان المبحث الأول منصبا على أساليب التخصيص المتعلقة بالنَّظْم سواء كانت في العامّ نفسه أو في السياق القبلي أو البعدي في الآية، وأشار إلى قرائن لم يذكرها الأصوليون؛ كاسم الإشارة وإحكامه في السياق، وإحكام الضمير بين المتلازمين، والعدول، وغيرها. وكان المبحث الثاني معنيا بدواعي التخصيص وثمراته في القرآن الكريم، وهو مبحث تطلب عمق النظرة الدلالية إلى مقاصد البيان القرآني الخالد؛ فدرس جملة من دواعيه؛ كالأولوية والتشويق والمناسبة، ثم عرَّجَ على بعض ثمرات التخصيص العقدية والفقهية والتربوية والبيانية مبينا دور هذا الأسلوب في إبراز بعض خصائص النَّظْم القرآني وإعجازه.

ولا شك أن البحث أفاد من إشارات المفسرين والبيانيين ولكنه عمق فهمها، وفصل مراميها، كما ربطها بنظم الآيات وتساوقها، ولم يحجم عن التعقيب على بعض آراء المفسرين وتوجيهاتهم حين يستدعي الأمر مستلها مقاصد البيان القرآني ونظمه المعجز.

وإن البحث ليطرح قضايا تهم الباحث المتخصص؛ مثل: دراسة الأبواب الأصوليّة الأخرى في علوم القرآن على ضوء النَّظْم القرآني، وكذلك الاهتمام بجزئيات هذا البحث؛ كالعطف والصّفة والشّرط والاستثناء من وجهة دلالية؛ لأن معظم الأبحاث التي قدمت فيها تتجه الاتجاه النحوي الوصفي، أو تنظر إلى الدلالة العامة للأسلوب دون ربطه بالنَّظْم. والبحث بعد هذا لبنة في بناء شامخ أرجو الله ـ تعالى ـ أن يحتسب أجره عنده وينفع به.

## الهوامش

(١) اللمع في أصول الفقه للشيرازي (٣٠/١) . والمحصول للرازي (٥/٣) .

(٢) انظر: دلائل الإعجاز للجرجاني (ص ٦٧) . و من بلاغة النظم العربي لعبدالعزيز عرفة (٧/١) .

(٣) الدراسة مطبوعة، نشرتها دار أسامة للنشر، الأردن، ٢٠٠٠م.

(٤) تاج العروس للزبيدي (٥٥٠/١٧، ٥٥١، ٥٥٥) مادة (خصص).

(٥) لسان العرب لابن منظور (٢٤/٧) مادة (خصص).

(٦) العين للفراهيدي (٤١٣/١).

(٧) القاموس المحيط للفيروزاباذي (٦١٧/١) مادة (خصص).

(٨) المعجم الوسيط لجماعة من الباحثين (٢٣٨/١).

(٩) انظر: المغنى في تصريف الأفعال لعضيمة (ص ٤٥).

(١٠) انظر: المعجم المفصل في علوم البلاغة لعكاوي (ص ٤٤).

(١١) المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن القيم (ص ١٥٣).

(١٢) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان (٣٧٠/١)

(١٣) سورة النجم: ٤٩.

(١٤) اللمع في أصول الفقه للشيرازي (٣٠/١).

(١٥) المحصول للرازي (٧/٣).

(١٦) سورة النحل: ٨١.

(١٧) الهداية إلى بلوغ النهاية للقيرواني (٤٠٦١/٦).

(١٨) الهداية إلى بلوغ النهاية للقيرواني (٤٠٦١/٦).

(١٩) الهداية إلى بلوغ النهاية للقيرواني (٤٠٦٢/٦).

(٢٠) انظر: المحصول للرازي (١٣٥/٢). والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٦٤/٢).

(٢١) سورة آل‌عمران: ١٨٨.

(٢٢) سورة آل‌عمران: ١٨٧.

(٢٣) انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن للنملة (١٦٥٣/٤-١٦٥٥).

(٢٤) سورة النساء: ٩٢.

(٢٥) انظر: دلائل الإعجاز للجرجاني (ص ٢٦٢-٢٦٨).

(٢٦) مدخل إلى كتابي عبدالقاهر لأبي موسى (ص ٧٣).

(٢٧) مدخل إلى كتابي عبدالقاهر لأبي موسى (ص ٧٣).

(٢٨) سورة البقرة: ٦. وآيات كثيرة أخرى.

(٢٩) التفسير الكبير للرازي (٢٨٣/٢).

(٣٠) سورة آل‌عمران: ١٧٣.

(٣١) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٤٠٥/٧). والمحرر الوجيز لابن عطية (٥٤٢/١). وزاد المسير لابن الجوزي (٣٤٩/١).

(٣٢) النكت والعيون للماوردي (٤٣٧/١).

(٣٣) انظر: الكشاف للزمخشري (٤٤١/١).

(٣٤) التحرير والتنوير لابن عاشور (١٦٩/٤).

(٣٥) سورة النساء: ٥٤.

(٣٦) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (٥٨/٦).

(٣٧) التفسير الكبير للرازي (٢٨٤/٢).

(٣٨) سورة الأحزاب: ٦٠.

(٣٩) انظر: صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان (ص: ٣٦). والفتوى في الإسلام للقاسمي (ص: ٧٩).

(٤٠) سورة الأنفال: ٤١.

(٤١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/٨).

(٤٢) سورة الحشر: ٦.

(٤٣) سورة البقرة: ١١٤.

(٤٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٤٤٤/٢). وهذه القرينة التاريخية تسندها قرينة الحال، وقد أشار إليها الطبري نفسه من أن قريشاً لم تسع في خراب المسجد الحرام، بل كان افتخارهم بعمارته.

(٤٥) سورة الأنفال: ١٥.

(٤٦) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا...﴾ الآية. (١٠/ ١٠٥) رقم الحديث ١١١٣٦.

(٤٧) سورة الأنفال: ١٦.

(٤٨) تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٧١).

(٤٩) تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٧٠).

(٥٠) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٧٦/١١-٨٢).

(٥١) الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي(٢/ ١٣٣). نهاية السول شرح منهاج الوصول للأسنوي (ص: ١٩٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠).

(٥٢) العقد المنظوم للقرافي (١٥٩/٢).

(٥٣) كذا في المطبوعة، ولعلها (الأمثلة) العقد المنظوم (١٥٩/٢) .

(٥٤) العقد المنظوم للقرافي (١٥٩/٢).

(٥٥) العقد المنظوم للقرافي (١٦٠/٢).

(٥٦) انظر: الفروق للقرافي (٣٢١/١-٣٢٢).

(٥٧) انظر: أساس البلاغة للزمخشري (٤٨٤). والمعجم الوسيط لجماعة من الباحثين(١/ ٤٦٥).

(٥٨) السياق القرآني وأثره في التفسير للمطيري (ص: ٦٤).

(٥٩) القرائن عند الأصوليين للمبارك (٢/ ٧٧٨).

(٦٠) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٦١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (٦٠٩/١).

(٦٢) وتحسن الإشارة إلى أن دلالة (مِن) على التبعيض مقصورة على بعض استعمالاتها دون بعض، فقد ذكر لها ابن هشام خمسة عشر وجهاً، أولها ابتداء الغاية «وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه»[مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ص: ٤١٩)].

(٦٣) سورة إبراهيم: ٣٧.

(٦٤) تفسير مجاهد (٤١٢/١). والدر المنثور للسيوطي (٤٨/٥).

(٦٥) سورة البقرة: ١٢٨.

(٦٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (٦٠٨/١).

(٦٧) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٦٨) سورة آل عمران: ١٨٧.

(٦٩) سورة المائدة: ٣٧.

(٧٠) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (١-/٢٩٤).

(٧١) سورة المائدة: ٣٦.

(٧٢) سورة المائدة: ٣٧.

(٧٣) أخرجه ابن حبان في الصحيح، باب صفة النار وأهلها، ذكر الإخبار عن وصف خمسة أنفس يدخلون النار من

هذه الأمة، (١٦/ ٥٢٦) حديث رقم ٧٤٨٣، وصححه الأرناؤوط.

(٧٤) سورة الطارق: ٨.

(٧٥) الكشاف للزمخشري (٧٣٥/٤).

(٧٦) سورة البقرة: ١-٢.

(٧٧) سورة البقرة: ٥.

(٧٨) سورة البقرة: ١٦.

(٧٩) سورة البقرة: ٨٦.

(٨٠) البحر المحيط لأبي حيان (٤٧٤/١).

(٨١) سورة هود: ١٨.

(٨٢) التحرير والتنوير لابن عاشور (٣٢/١٢).

(٨٣) التحرير والتنوير لابن عاشور (٣٢/١٢).

(٨٤) سورة البقرة: ٥.

(٨٥) انظر: روح المعاني للآلوسي (١٢٦/١)

(٨٦) سورة آل‌عمران: ١٠.

(٨٧) البحر المحيط لأبي حيان (٣٦/٣).

(٨٨) سورة الصافات: ٧٧.

(٨٩) فتح القدير للشوكاني (٤٥٩/٤).

(٩٠) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (١٧٢/١).

(٩١) سورة المائدة: ١١٧.

(٩٢) سورة الكهف: ٣٩.

(٩٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (٦٤٥/١).

(٩٤) سورة البقرة: ٥.

(٩٥) الكشاف للزمخشري (٤٦/١).

(٩٦) سورة المائدة: ٦١.

(٩٧) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٣١/٣).

(٩٨) سورة سبأ: ٦.

(٩٩) نظم الدرر للبقاعي (٤٤٩/١٥).

(١٠٠) التفسير الكبير للرازي (٢٤٧/٣٢).

(١٠١) انظر: الخصائص لابن جني (٦٠/١).

(١٠٢) سورة فاطر: ٩.

(١٠٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٢٧/١٤).

(١٠٤) سورة النمل: ٦٠ .

(١٠٥) الكشاف للزمخشري (٣٧٦/٣).

(١٠٦) سورة فاطر: ٩.

(١٠٧) كما سيأتي.

(١٠٨) الخصائص لابن جني (٣٦٨/٢).

(١٠٩) سورة البقرة: ١٩٧ .

(١١٠) انظر: الأم للشافعي (١٦٨/٢-١٦٩). والمهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي (٣٦٧/١). والمغني لابن قدامة (٢٥٦/٣) .

(١١١) سورة البقرة: ١٩٧.

(١١٢) أصل الظرف بمعنى الإناء وجمعها ظروف، جاء في الحديث الشريف أن النبي ﷺ قال: ««نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ، وَإِنَّ الظُّرُوفَ - أَوْ ظَرْفًا - لَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ»، قال الحربي: «هي الأوعية، وعاء كل شيء ظرفه» [غريب الحديث لابن الأثير (١١٣١/٣)] والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين، (١٥٨٥/٣) حديث رقم ٦٤ –(١٩٩٩).

(١١٣) الكشف والبيان للثعلبي (١٠٤/٢).

(١١٤) سورة النساء: ٢٣.

(١١٥) سورة النساء: ٢٣.

(١١٦) سورة النساء: ٢٣.

(١١٧) سورة الأحزاب: ٥٠.

(١١٨) أخرجه الترمذي في السنن، أبواب التفسير، باب ومن سورة الأحزاب، (٣٥٥/٥) حديث رقم ٣٢١٤. وقال: هذا حديث حسن. والحاكم في المستدرك (٥٨/٤) حديث رقم ٦٨٧٢. وسكت عنه الذهبي. قال الألباني: «ضعيف الإسناد جدا» [ضعيف سنن الترمذي (ص ٤٠٦)].

(١١٩) زاد المسير لابن الجوزي (٤٧٤/٣).

(١٢٠) سورة القمر: ٩.

(١٢١) سورة الفرقان: ١.

(١٢٢) سورة الزمر: ٣٦.

(١٢٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣٥١/٣).

(١٢٤) سورة المائدة: ٨٩.

(١٢٥) انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي (ص: ١٤٢).

(١٢٦) سورة المائدة: ٣.

(١٢٧) سورة الأنبياء: ٤٨.

(١٢٨) سورة سبأ: ٢٤.

(١٢٩) سورة التوبة: ٧٨.

(١٣٠) سورة الأنعام: ٣.

(١٣١) التحرير والتنوير لابن عاشور (٢٧٤/١٠).

(١٣٢) الاستغناء للقرافي (ص ٢٤).

(١٣٣) سورة الأنعام: ١٤٥.

(١٣٤) سورة النساء: ٤٣.

(١٣٥) سورة طه: ١١٦.

(١٣٦) يدخل بعض الأصوليين في باب الاستثناء ما يتعلق بالشروط والتعاليق، وتفرّع على ذلك مسائل أوجز بيانها القرافي في العقد المنظوم (١٧٧/٢-١٨٢) إلا أننا نقتصر بتقرير أن التعاليق لا تدخل في بابنا بقوله: «والتعاليق مخالفة للإخراج بـ (إلا) وأخواتها، ولفظ الاستثناء يطلق عليهما بطريق الاشتراك أو المجاز في أحدهما، والحقيقة في الآخر. وعلى التقديرين البابان مختلفان» [العقد المنظوم للقرافي (١٨٥/٢)].

(١٣٧) سورة العصر.

(١٣٨) سورة النحل: ١٠٦.

(١٣٩) العقد المنظوم للقرافي (٢٥٠/٢).

(١٤٠) سورة آل‌عمران: ٨٦-٨٩.

(١٤١) سورة المائدة: ٣.

(١٤٢) سورة النحل: ١١٥.

(١٤٣) العقد المنظوم للقرافي (٢٥٢/٢).

(١٤٤) التحرير والتنوير لابن عاشور (٩٢/٦).

(١٤٥) التحرير والتنوير لابن عاشور (٩٢/٦).

(١٤٦) سورة البقرة: ٢٤٩.

(١٤٧) التفسير الكبير للرازي (١٨٢/٦).

(١٤٨) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢٢٠/٢).

(١٤٩) سورة يونس: ٥.

(١٥٠) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٣١/٤).

(١٥١) سورة المدثر: ١١-١٤.

(١٥٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣٣٨٢/١٠). الكشاف للزمخشري (٦٤٧/٤). التفسير الكبير للرازي (٧٠٤/٣٠).

(١٥٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧١/١٩). وانظر: النكت والعيون للماوردي (١٣٩/٦).

(١٥٤) سورة مريم: ١٥.

(١٥٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (١٦١/١٨).

(١٥٦) سورة المائدة: ٣.

(١٥٧) التفسير الكبير للرازي (٢٠٠/٥).

(١٥٨) سورة الجمعة: ٩.

(١٥٩) البحر المحيط لأبي حيان (١١٤/٢).

(١٦٠) سورة الأحزاب: ٧.

(١٦١) لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن (٤١٠/٢).

(١٦٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٩٢/٧). وانظر: لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن (٤١٠/٣). والتفسير الكبير للرازي (١٥٩/٢٥).

(١٦٣) سورة الأحقاف: ٣٥.

(١٦٤) سورة مريم: ١٧.

(١٦٥) انظر: النكت والعيون للماوردي (٤٦٩/٣). والتفسير الكبير للرازي (٢٧١/١١). وزاد المسير لابن الجوزي (٢١١/٢).

(١٦٦) سورة البقرة: ٨٧.

(١٦٧) سورة الأنبياء: ٩١.

(١٦٨) سورة النساء: ١٦٢.

(١٦٩) التفسير الكبير للرازي (٢٦٥/١١).

(١٧٠) انظر: الكشاف للزمخشري (٣١٠/٢).

(١٧١) سورة البقرة: ١٤٣.

(١٧٢) التفسير الكبير للرازي (٦٦/١٣).

(١٧٣) سورة البقرة: ٣٠.

(١٧٤) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢٢٨/١)، وقد قصر أبوحيان وظيفة الاختصاص وداعيه هنا على تشريف آدم عليه السلام بقوله: «وإنما قال ذلك تشريفاً وتخصيصاً لآدم»(٢٢٨/١)، مع أن موضوع الخبر هو الاستخلاف وليس مجرد تخصيص آدم، فلم يقل: إني جاعل آدم خليفة.

(١٧٥) سورة البقرة: ١٩٦.

(١٧٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٦٩/٢).

(١٧٧) سورة النمل: ٢٥.

(١٧٨) سورة النمل: ٢٣.

(١٧٩) نقل القرطبي في تفسيره (١٧٨/١٢) عن النقاش: «كان الهدهد مهندساً». ونقل ذلك ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٨٥٩/٩) عن ابن عباس قال: «كان الهدهد مهندساً». وانظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٦٦/٦).

(١٨٠) التعريض في تعريف ابن المعتز هو: «أن يكنى عن الشيء ويعرض به ولا يصرح» [البديع في البديع لابن المعتز (ص: ٣٩] وقال الجرجاني: «التعريض في الكلام: ما يفهم به السامع مراده من غير تصريح» [التعريفات للجرجاني (ص: ٦٢)]. ولا تباعد بينهما.

(١٨١) سورة التوبة: ٦٠.

(١٨٢) الكشاف للزمخشري (٢٨٣/٢-٢٨٤).

(١٨٣) سورة النمل: ١٠-١١.

(١٨٤) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣٥٤/٣). والمحرر الوجيز لابن عطية (٢٥١/٤). و معالم التنزيل للبغوي (٤٩١/٣-٤٩٢).

(١٨٥) التفسير الكبير للرازي (٣٥١/٣).

(١٨٦) التفسير الكبير للرازي (٥٤٦/٢٤) والآية في سورة القصص: ١٦.

(١٨٧) التفسير الكبير للرازي (٣٥١/٣). ونظم الدرر للبقاعي (١٣٥/١٤).

(١٨٨) سورة البقرة: ١٧٧.

(١٨٩) سورة النساء: ١٦٢.

(١٩٠) سورة المسد: ٤.

(١٩١) سورة الأنعام: ١٠١.

(١٩٢) سورة الرعد: ١٦.

(١٩٣) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (٣٤٥/٨).

(١٩٤) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (٨/ ٣٤٥).

(١٩٥) المحرر الوجيز لابن عطية (٣٢٩/٢).

(١٩٦) سورة البقرة: ٢٥.

(١٩٧) البحر المحيط لأبي حيان (١٨٢/١).

(١٩٨) البحر المحيط لأبي حيان (١٨٢/١).

(١٩٩) الكشاف للزمخشري (ص ٦٣).

(٢٠٠) ولعل الزمخشري من أجل ذلك فرّ إلى لفظ الإحسان بدلاً من الإيمان، جرياً على عادته في تفسيره، من عدم إعلان مذهبه بطريقة واضحة، والعجيب أيضاً أن ابن المنير السكندري لم يتعقب الزمخشري في هذا الموضع مع وضوح المذهب الاعتزالي فيه.

(٢٠١) سورة الرحمن: ٦٨.

(٢٠٢) البحر المحيط لأبي حيان (٧٠/١٠).

(٢٠٣) الكشاف للزمخشري (٤٥٣/٤).

(٢٠٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦٠/١٧).

(٢٠٥) سورة الأنعام: ١٤٦.

(٢٠٦) التفسير الكبير للرازي (٢٢٣/١٣).

(٢٠٧) التفسير الكبير للرازي (٢٢٣/١٣).

(٢٠٨) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٦٣٨/٩-٦٤٠).

(٢٠٩) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٦٣٨/٩).

(٢١٠) سورة الفاتحة: ٥.

(٢١١) انظر: روح المعاني للآلوسي (٩١/١).

(٢١٢) نظم الدرر للبقاعي (١٦/١-١٧).

(٢١٣) سورة البقرة: ١٨٠.

(٢١٤) التحرير والتنوير لابن عاشور (١٤٨/٢).

(٢١٥) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٢١٦) الكشاف للزمخشري (٥٥٠/٣).

(٢١٧) سورة الكهف: ٢٤.

(٢١٨) سورة الكهف: ١٩.

(٢١٩) سورة سبأ: ٣.

(٢٢٠) الكشاف للزمخشري (٥٦٧/٣).

(٢٢١) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٢٢٢) سورة النساء: ١٦٤.

(٢٢٣) سورة النساء: ١٦٣-١٦٤.

(٢٢٤) سورة الأعراف: ١٤٤.

(٢٢٥) البحر المحيط لأبي حيان (١٣٩/٤).

(٢٢٦) سورة النمل: ١٥.

(٢٢٧) انظر: الكشاف للزمخشري (٣٥٣/٣). التفسير الكبير للرازي (٥٤٧/٢٤).

(٢٢٨) سورة الأنبياء: ٧٩.

(٢٢٩) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٤٩٨/١). والبحر المحيط لأبي حيان (١٣٦/٤).

(٢٣٠) سورة غافر: ٣٤.

(٢٣١) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢٥٦/٩). والتفسير الكبير للرازي (٥١٣/٢٧).

(٢٣٢) الإشارة هنا إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ...﴾.

(٢٣٣) سورة الأنفال: ٦٠.

(٢٣٤) انظر: التفسير الكبير للرازي (٢٦٦/١١). وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (١٠٩/٢).

(٢٣٥) سورة الحديد: ٢٧.

(٢٣٦) الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي (٣٩٤/٥).

(٢٣٧) سورة الحديد: ٢٧.

(٢٣٨) التحرير والتنوير لابن عاشور (٤٢٢/٢٧).

(٢٣٩) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (٤٢٣/٢٧).

(٢٤٠) انظر: معاني القرآن للزجاج (١٣٠/٥).

(٢٤١) انظر: الكشاف للزمخشري (٤٨٢/٤).

(٢٤٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٦٣/١٦).

(٢٤٣) سورة الأنعام: ٧.

(٢٤٤) سورة الجن: ٨.

(٢٤٥) الكشاف للزمخشري (٦٢٤/٤).

(٢٤٦) زاد المسير لابن الجوزي (٤١١/١).

(٢٤٧) زاد المسير لابن الجوزي (٤١١/١).

(٢٤٨) سورة الأنعام: ٣٣.

(٢٤٩) سورة الحجر: ١٩.

(٢٥٠) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٣٨٥/٣).

(٢٥١) سورة الأنبياء: ٤٧.

(٢٥٢) سورة الزلزلة: ٧.

(٢٥٣) سورة الأنبياء: ٤٧.

(٢٥٤) سورة الحجر: ١٦-٢٠.

(٢٥٥) التحرير والتنوير لابن عاشور (٣٥/١٤).

(٢٥٦) انظر: البيان والتبيين للجاحظ (١٧/١).

(٢٥٧) سورة الأنعام: ١٤.

(٢٥٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٩٧/٦).

(٢٥٩) سورة مريم: ٤.

(٢٦٠) التحرير والتنوير لابن عاشور (٦٤/١٦).

(٢٦١) سورة الذاريات: ٥٦.

(٢٦٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥٥/١٧).

(٢٦٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥٥/١٧).

(٢٦٤) نقله عنه القرطبي في تفسيره (٥٥/١٧) ولم أجده في الإشارات فلعله في تفسيره المخطوط المسمى التيسير في التفسير.

(٢٦٥) سورة الذاريات: ٥٧.

(٢٦٦) سورة الذاريات: ٥٨.

## المراجع


١٧- القرآن الكريم.

١٨- الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي وولده عبد الوهاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

١٩- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أبي علي الآمدي، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق.

٢٠- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود مُحَمَّد بن مُحَمَّد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق مُحَمَّد عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٢- الاستغناء في الاستثناء، القرافي أحمد بن إدريس، تحقيق مُحَمَّد عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٣- الأم، الشافعي مُحَمَّد بن إدريس، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ.

٢٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق مُحَمَّد المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨ هـ.

٢٥- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف الأندلسي، تحقيق صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٦- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٢٧- البديع في البديع، ابن المعتز عبدالله بن مُحَمَّد العباسي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٠هـ.

٢٨- البرهان في أصول الفقه، الجويني عبدالملك بن عبدالله، تحقيق صلاح عويضة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٩- البرهان في علوم القرآن، الزركشي مُحَمَّد بن عبدالله، تحقيق مُحَمَّد إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي احلبي، القاهرة، ١٣٧٦هـ.

٣٠- البيان والتبيين، الجاحظ عمرو بن بحر، ار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٣١- تاج العروس، الزبيدي مُحَمَّد بن مُحَمَّد، تحقيق جماعة من المحققين، دار الهداية.

٣٢- التحرير والتنوير، مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.

٣٣- التعريفات، الجرجاني مُحَمَّد بن علي، تحقيق جماعة من العلماء، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٣٤- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق مُحَمَّد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ

٣٥- التفسير الكبير، مُحَمَّد بن عمر الرازي ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
٣٦- تفسير مجاهد، مجاهد بن جبر المخزومي، تحقيق مُحَمَّد أبوالنيل، ط١، دار الفكر الإسلامي الحديثة، القاهرة، ١٤١٠هـ.
٣٧- تيسير الوصول (تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول، عبدالمؤمن بن عبدالحقّ الحنبلي، شرح عبدالله الفوزان، ط٤، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٣١هـ.
٣٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري مُحَمَّد بن جرير، تحقيق أحمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٣٩- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي مُحَمَّد بن أحمد، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
٤٠- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي عبدالرحمن بن مُحَمَّد، تحقيق مُحَمَّد على معوض وعادل عبدالموجود، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.
٤١- حاشية الصبان، مُحَمَّد بن علي الصبان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
٤٢- الخصائص، عثمان بن جني، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٤٣- الدر المنثور، السيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر، دار الفكر، بيروت.
٤٤- دلائل الإعجاز، الجرجاني عبدالقاهر بن عبدالرحمن، تحقيق محمود أبوفهر، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة وجدة، ١٤١٣هـ.
٤٥- الرسالة، الشافعي مُحَمَّد بن إدريس، تحقيق أحمد شاكر، ط١، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٨هـ.
٤٦- روح المعاني، الألوسي محمود بن عبدالله، تحقيق علي عطية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
٤٧- زاد المسير، ابن الجوزي عبدالرحمن بن علي، تحقيق عبدالرزاق المهدي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
٤٨- سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرون، ط٢، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٥هـ.
٤٩- السنن الكبرى، النسائي أحمد بن شعيب، تحقيق حسن شلبي وشعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ.
٥٠- السياق القرآني وأثره في التفسير، عبدالرحمن بن عبدالله المطيري (رسالة ماجستير نوقشت عام ١٤٢٩هـ).
٥١- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، للوقاد خالد بن عبد الله الجرجاويّ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
٥٢- صحيح ابن حبان (الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان)، مُحَمَّد بن حبان البستي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٥٣- صحيح البخاري مُحَمَّد بن إسماعيل، تحقيق مُحَمَّد زهير الناصر، ط١، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.
٥٤- صحيح مسلم بن الحجّاج، تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٥- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، تحقيق مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٧هـ.
٥٦- العقد المنظوم، القرافي أحمد بن إدريس، تحقيق أحمد الختم عبدالله، ط١، المكتبة المكية و دار الكتبي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
٥٧- العين (مرتباً على حروف المعجم)، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق عبدالحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.
٥٨- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري الحسن بن مُحَمَّد، تحقيق زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.
٥٩- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.
٦٠- فتح القدير، الشوكاني مُحَمَّد بن علي، ط١، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق وبيروت، ١٤١٤هـ.
٦١- الفتوى في الإسلام، مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، تحقيق مُحَمَّد القاضي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٦٢- الفروق، القرافي أحمد بن إدريس، تحقيق أحمد سراج وعلي جمعة، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢١هـ.
٦٣- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق حسن موسى الشاعر، ط١، دار البشير، عمان، ١٤١٠هـ.
٦٤- القاموس المحيط، الفيروزآبادي مُحَمَّد بن يعقوب، حُقق بإشراف مُحَمَّد العرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٢٦هـ.
٦٥- القرائن عند الأصوليين، د. مُحَمَّد عبدالعزيز المبارك، ط١، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٦هـ.

٦٦- الكشاف، الزمخشري محمود بن عمر، ط٣، ار الكتاب العربي، بيروت.
٦٧- الكشف والبيان، الثعلبي أحمد بن مُحَمَّد، تحقيق أبي مُحَمَّد بن عاشور ونظير الساعدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
٦٨- لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن علي بن مُحَمَّد، تحقيق مُحَمَّد شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
٦٩- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل عمر بن علي الحنبلي، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.
٧٠- لسان العرب لابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٧١- لطائف الإشارات (تفسير القشيري)، عبدالكريم بن هوازن القشيري، تحقيق إبراهيم البسيوني، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٧٢- اللمع في أصول الفقه، الشيرازي إبراهيم بن علي، ط٢، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
٧٣- المحرر الوجيز، عبد الحقّ بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي مُحَمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.
٧٤- المحصول، الرازي مُحَمَّد بن عمر، تحقيق طه العلواني، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ.
٧٥- مدخل إلى كتابي عبدالقاهر الجرجاني، مُحَمَّد مُحَمَّد أبو موسى، ط٢، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٠م.
٧٦- المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن قيم الجوزية، عناية مُحَمَّد النعساني، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٧هـ.
٧٧- معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي الحسين بن مسعود بن مُحَمَّد بن الفراء، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
٧٨- معاني القرآن وإعرابه أبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
٧٩- المعجم المفصل في علوم البلاغة، إنعام عكاوي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
٨٠- المعجم الوسيط، جماعة من الباحثين في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، القاهرة.
٨١- معجم مقاييس اللغة، زكريا بن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ
٨٢- المغنى في تصريف الأفعال، مُحَمَّد عبدالخالق عضيمة، ط٢، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
٨٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام عبدالله بن يوسف، تحقيق مازن المبارك ومُحَمَّد حمدالله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
٨٤- المغني، ابن قدامة عبدالله بن أحمد، مكتبة القاهرة،، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
٨٥- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري محمود بن عمر، تحقيق على بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٢م.
٨٦- من بلاغة النظم العربي، د. عبدالعزيز عبدالمعطي عرفة، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ .
٨٧- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبدالكريم النملة، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.
٨٨- المهذب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي إبراهيم بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٩- نظم الدرر، إبراهيم بن عمر البقاعي،دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٩٠- النكت والعيون (تفسير الماوردي)، الماوردي علي بن مُحَمَّد، تحقيق السيد عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩١- نهاية السول شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي ط١، دار الكتب العلمية،بيروت، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٩٢- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب القيرواني، تحقيق مجموعة باحثين بجامعة الشارقة، ط١، مجموعة بحوث الكتاب والسنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ.

# Particularization in the Qur‘anic composition

**Dr. Mushref bin Ahmad Al-Zahrani**
**Faculty of Education - Salman bin Abdulaziz University-Saudi Arabia**

**Abstract**

“Particularization in the Qur‘anic composition” does not deal with its subject from a doctrinal viewpoint– as is often the case with Islamic scholars nowadays– but from a rhetorical and stylistic perspective. It stresses the inherent interrelations between particularization/specification and the overarching Qur’anic composition. The study thus distinguishes itself from the doctrinal approaches by its wider perspective, which seeks to understand and analyze the tools and techniques used in particularization, the diversity of their significations and the impact they have on the various pedagogic and educational dimensions, in addition to their role in exemplifying the miraculous nature of the Qur’an and the Qur’anic composition.

The research examines these tools and techniques used in particularization from this rhetorical perspective. It sees them as cognitive and/or logical evidence cited, paying special attention to their context– sometimes occurring before the specified object, as in referentiality, instantiation, reversal, etc., or after it as in description, condition, conjunction, exception, etc.

The research elucidates the reasons for particularization in the Holy Quran and refers to their most salient forms, like honoration, prioritization, relevance, insinuation, etc. It also reveals the ideological, doctrinal, educational and rhetorical effects of particularization so as to underscore the close relation between, on the one hand, particularization and the Qur’anic meaning and, on the other, the aesthetic dimensions of the Qur’anic sematic significations..

**Key words:**

Particularization/specification, Qur’anic studies, the principles of Qur’anic interpretation